جامعـــة قاصـــدي مرباح ورقـــلة
كلية العلوم الإقتصادية و التجارية و علوم التسيير
قسم علوم التجارية

مذكرة مقدمة لاستكمال متطلبات شهادة ماستر أكاديمي

الميدان : علوم اقتصادية وعلوم تجارية و علوم التسيير

الشعبة : العلوم التجارية

التخصـــص: دراسات محاسبية وجبائية معمقة

من إعداد الطالبة : زوينة بوزيد

بعنوان

تقييم الممارسات المحاسبية في البنوك التجارية الجزائرية دراسة ميدانية لعينة من البنوك لولاية ورقلة للفترة مارس/ أفريل 2016

نوقشت وأجيزت بتاريخ : 2016/05/22

أمام اللجنة المكونة من السادة :

الاستاذ/ بوعلام بوعمار	أ.محاضر	جامعة قاصدي مرباح ورقلة	رئيسا
الاستاذ /زرقون محمد	أ. محاضر	جامعة قاصدي مرباح ورقلة	مشرفا
الاستاذ/ آسيا ڤمو	أ. مساعدة	جامعة قاصدي مرباح ورقلة	مناقشا

السنة الجامعية: 2016/2015

إهداء

إلى اللذين أبيا إلا أن أقف على قمة ، إلى الذين صنعا مني بنت عالية الهمة : روح أبي الطاهرة رحمه الله و أسكنه فسيح جنانه وأمي حفظها الله و أدامها تاجا فوق رؤوسنا

أمين .

إلى اللذين علموني كيف أشق طريقي دون وجل وكيف ارسم الهدف و أحقق الأمل : إخوتي و أخواتي الأعزاء و كل أبناء أخواتي و إخواني .

إلى الذي كان رفيق دربي و سندا لي طول مشواري أطلب من الله عز وجل أن يحفظه لي و أن يمده بالصحة و الهناء إلى زوجي الغالي : ياسين بوربالة .

كما لا يفوتني ان أهدي هذا العمل إلى الأم الثانية سفاري ضريفة جزاها الله ألف خير و أدامها الله لنا أمين .

إلى إخوتي أخواتي الذين لم تلدهم أمي : أحلام ، نجمة ، مريم ، نور الهدى ، ربيعة ، آسيا ، سمية ، أسماء .

إلى كافة زملائي و زميلاتي بالعمل : سميرة ، زكرياء ، محسن ، نيهاد ، خديجة ، شريفة ، كريمة ، تهاني ، جمعة ، مدير متحف المجاهد مدقن قدور ، موسى ، لخضر .

إلى كل من ساهم بإمدادي بكلمة طيبة بعثت فيا روح العمل .

إلى كل طالب للعلم .

بوزيد زوينة

كلمة شكر

قال رسول الله صلى الله عليه وسلم

{من اصطنع إليكم معروفا فجازوه ، فان عجزتم عن مجازاته فادعوا له حتى تعلموا انكم قد شكرتم ، فان الله يحب الشاكرين}.

لايسعني و أنا في هذا المقام إلا أن أتقدم بواسع الشكر و التقدير بعد حمده و سبحانه و تعالى على توفيقه لي لإتمام هذا العمل ، إلى من لم يبخل عليا بنصائحه و إرشاداته لإكمال هذا البحث كما أشكر له طول صبره في تحمل قراءاته و تصحيحه فصوله ، إلى أستاذي و مرشدي الدكتور : محمد زرقون ، كما أحيي فيه التواضع و المعاملة الحسنة ، فجزاه الله عني كل خير كما أتقدم بجزيل الشكر والامتنان إلى أعضاء اللجنة المناقشة الذين وافقوا على مناقشة و إثراء هذا العمل كما لايفوتني أن أتقدم بجزيل الشكر إلى جميع أساتذة جامعة قاصدي مرباح و أساتذة كلية العلوم الاقتصادية و التجارية وعلوم التسيير على وجه الخصوص .

بوزيد زوينة

الملخص :

يعتبر النظام الاقتصادي رهينة نجاح النظام المصرفي من حيث فعاليته في تمويل الاقتصاد وقدرته على تجميع الأموال و تنوعه و حجمه و مردود يته،و يمثل أيضا التطور الذي شهدته اقتصاديات دول العالم (عولمة اقتصادية و إقامة تكتلات اقتصادية) و هذا ما جعل سببا للبحث الجدي عن نظام مصرفي يساعد في وضع سياسة اقتصادية ومالية تترجم إستراتيجيتها في السوق وفق تنافسية ناجحة .

حيث يهدف هذا الأخير إلى تقريب الممارسات المحاسبية في الجزائر إلى الممارسات المحاسبية العالمية من حيث الاعتماد في العمل المحاسبي على ركيزة مرجعية و مبادئ أكثر ملائمة مع الاقتصاد المعاصر .

هذا ما يدفعنا لطرح التساؤل التالي :" **ما مدى فعالية الممارسات المحاسبية في البنوك التجارية الجزائرية وفق النظام المحاسبي المالي ؟"**

وسوف نحاول في هذه البحث الرد على التساؤل , وذلك من خلال إجراء استبيان يجمع أراء شريحة مهمة في حقل المحاسبة البنكية , وهي الإطارات المالية والمحاسبية في البنوك التجارية التي تكونت على النظام المحاسبي المصرفي.

- **الكلمات الدالة** : نظام مصرفي ، نظام محاسبي مالي ، ممارسات محاسبية ، بنوك تجارية .

Résumé:

Le système économique est l'otage de la réussite du système bancaire en termes de son efficacité dans le financement de l'économie et sa capacité à lever des fonds et de sa diversité et de sa taille et le rendement Lete, représente également l'évolution de l'économie des pays dans le monde (la mondialisation économique et la création de blocs économiques), ce qui est ce qui fait une raison de se pencher sérieusement pour le système banquier aide dans le développement de la politique économique et financière de traduire sa stratégie sur le marché en fonction de la réussite concurrentielle.

Lorsque celui-ci a pour but de mettre les pratiques comptables en Algérie aux pratiques comptables mondiales en termes d'accréditation dans le travail de comptabilité sur un substrat de référence et des principes plus pratiques avec l'économie moderne.

Voilà ce qui nous amène à poser la question suivante: «Quelle est l'efficacité des pratiques comptables dans les banques commerciales algériennes selon le système de comptabilité financière"

Nous allons essayer dans cette recherche pour répondre à la question, et ensuite à travers un questionnaire recueille les opinions d'un segment important dans le domaine de la comptabilité bancaire, les pneus financiers et comptables dans les banques commerciales formées sur le système de comptabilité bancaire.

• Mots clés: système bancaire, système de comptabilité financière, les pratiques comptables, les banques commerciales.

قائمة المحتويات

البيان	الصفحة
الإهداء	I
الشكر	II
الملخص	III
قائمة المحتويات	IV
قائمة الجداول	V
قائمة الأشكال البيانية	VII
قائمة الملاحق	VIII
قائمة الاختصارات و الرموز	IX
المقدمة	أ
الفصل الأول : الإطار النظري للتنظيم المحاسبي للبنوك التجارية	1
المبحث الأول : التنظيم المحاسبي في البنوك التجارية	3
المبحث الثاني : النظام المحاسبي للبنوك التجارية وفق النظام المحاسبي المالي	10
المبحث الثالث : الدراسات السابقة	22
الفصل الثاني : الدراسة الميدانية للممارسات المحاسبية للبنوك التجارية	29
المبحث الأول : الطريقة و الأدوات	31
المبحث الثاني : النتائج و المناقشة	36
الخاتمة	51
المراجع	54
الملاحق	59
الفهرس	92

قائمة الجداول

رقم الجدول	عنوان الجدول	رقم الصفحة
(2–1)	توزيع عينة الدراسة حسب البنك	32
(2–2)	مقياس متغير الدراسة " الجنس"	33
(2–3)	مقياس متغير الدراسة "العمر "	33
(2–4)	مقياس متغير الدراسة " المؤهل العلمي "	33
(2–5)	مقياس متغير الدراسة " البنك "	33
(2–6)	مقياس متغير الدراسة "المستوى الوظيفي "	34
(2–7)	مقياس متغير الدراسة " الاقدمية في البنك "	34
(2–8)	مقياس متغير محاور الدراسة	34
(2–9)	مجالات الإجابة على الاستبيان و الأوزان المقابلة لها	34
(2–10)	قيمة معامل الثبات للاتساق الداخلي لكل متغير	35
(2–11)	توزيع العينة حسب الجنس	36
(2–12)	توزيع العينة حسب متغير العمر	37
(2–13)	توزيع العينة حسب متغير المستوى الوظيفي	38
(2–14)	توزيع العينة حسب متغير الأقدمية	38
(2– 15)	مقياس لتحديد النسبية للمتوسط الحسابي	39
(2–16)	وصف إجابات عينة الدراسة حول الفرضية الأولى	40
(2–17)	وصف إجابات عينة الدراسة حول الفرضية الثانية	41
(2–18)	وصف إجابات عينة الدراسة حول الفرضية الثالثة	42
(2–19)	نتيجة تحليل التباين بين متوسطات نظرة العاملين للممارسات المحاسبية للبنوك التجارية تبعا لمتغير الجنس	43
(2–20)	نتيجة تحليل التباين بين متوسطات نظرة العاملين للممارسات المحاسبية للبنوك التجارية تبعا لمتغير العمر	44
(2–21)	نتيجة تحليل التباين بين متوسطات نظرة العاملين للممارسات المحاسبية للبنوك التجارية تبعا لمتغير المؤهل العلمي	44
(2–22)	نتيجة تحليل التباين بين متوسطات نظرة العاملين للممارسات المحاسبية للبنوك التجارية تبعا لمتغير المستوى الوظيفي	45
(2–23)	نتيجة تحليل التباين بين متوسطات نظرة العاملين للممارسات المحاسبية للبنوك التجارية تبعا لمتغير الاقدمية في البنك	45
(2–24)	يوضح العلاقة الارتباطية بين المتغيرات المستقلة و المتغير التابع	46

قائمة الأشكال البيانية

رقم الشكل	عنوان الشكل	رقم الصفحة
(1-1)	خصائص النظام المحاسبي البنكي	11
(2-1)	عناصر النظام المحاسبي البنكي	14

قائمة الملاحق

الرقم	عنوان الملحق	الصفحة
01	عرض لمخطط النظام المحاسبي الخاص بالبنوك و المؤسسات المالية .	60
02	عرض لنموذج قائمة الميزانية وفق النظام المحاسبي المالي	64
03	عرض لنموذج جدول حسابات النتائج وفق النظام المحاسبي المالي	66
04	عرض لنموذج خارج الميزانية وفق النظام المحاسبي المالي	67
05	عرض لنموذج جدول تدفق الخزينة وفق النظام المحاسبي المالي	68
06	عرض جدول لتغير الأموال الخاصة وفق النظام المحاسبي المالي	70
07	مخرجات المعالجة الإحصائية لبرنامج SPSS	71
08	الاستبيان باللغة العربية	82
09	الاستبيان باللغة الفرنسية	87

قائمة الاختصارات والرموز

الاختصار	الدلالة الأصلية	الدلالة بالعربية
IFRS	International Financial Reporting Standards	معايير المحاسبة الدولية لإعداد التقارير المالية
PCB	Plan Comptable Banquer	المخطط المحاسبي البنكي
PCG	Plan Comptable Générale	المخطط المحاسبي العام الفرنسي
SCB	Système De Comptabilité Banque	النظام المحاسبي البنكي
IAS	International Accounting Standards	المعايير المحاسبية الدولية
SCF	Système De Comptabilité Financiére	النظام المحاسبي المالي
CNC	Conseil nationale Comptabilité	مجلس الوطني للمحاسبة
BNA	Banque Nationale D'Algérie	البنك الوطني الجزائري
BADR	Banque d'Agriculture et du Développement Rural	بنك الفلاحة و التنمية الريفية
BEA	Banque Extérieur d'Algérie	البنك الخارجي الجزائري
CNEP	Caisse Nationale d'Epargne et Drévoyance- Banque	الصندوق الوطني للتوفير و الاحتياط
SPSS	Statistical package for social sciences	برنامج الحزم الإحصائية للعلوم الاجتماعية

مقدمة

أ/ توطئة:

يعد القطاع البنكي من أهم قطاعات الأعمال وأكثر تأثيرا على المستوى الدولي، حيث تستفيد من خدمات البنوك المنظمات سواء كانوا مقرضين أو مودعين،و للبنوك و الأفراد علاقة وثيقة بأجهزة السلطات الحكومية وغيرها المسؤولة عن تنظيم ووضع القوانين المنظمة لأعمال القطاع البنكي مما أعطى للبنوك دورا مهما في الحفاظ على الثقة بالنظام النقدي.

إن محاسبة البنوك يجب أن تكون على درجة عالية من المرونة والوضوح والسرعة حتى يسهل استخراج البيانات والمعلومات المحاسبية اللازمة في الوقت المناسب من القوائم الدالية، ويجب أن تحتوي هذه القوائم على مبادئ و فرضيات محاسبية .

ولهذا بذل العديد من مفكري ومنظري المحاسبة مجهودات بغية تفعيل الممارسات المحاسبية من خلال العمل على تكييف المعايير المحاسبية الدولية مع السياسات المحاسبية للدول والحث على استخدامها كأساس لبناء المعايير الوطنية،وبالتالي القضاء على العديد من المشاكل والاختلافات في الأنظمة المحاسبية المحلية والدولية.

والجزائر كغيرها من الدول التي سلكت هذا المسار بحيث باشرت بإصلاح جذري لمنظومتها المحاسبية،إذ جاءت هذه الإصلاحات من خلال الانضمام إلى المنظمة العالمية للتجارة والانفتاح العالمي حيث قامت الجزائر بتغيرات شاملة في سياستها الاقتصادية انعكست على كل المؤسسات والكيانات في كافة الميادين وكل هذه التغيرات الجديدة فرضت على إعادة النظر في نظامها المحاسبي وذلك بتطبيق النظام المحاسبي الموحد ،يه دف إلى تقريب الممارسة المحاسبية في الجزائر من الممارسات العالمية من حيث الاعتماد في العمل المحاسبي على ركيزة مرجعية ومبادئ أكثر ملائمة مع الاقتصاد المعاصر .

قد اعتمدت الجزائر نظاما محاسبيا جديدا مستمدا من المعايير لمحاسبية الدولية من خلال القانون رقم 07-11 المؤرخ في 25 نوفمبر 2007 والذي أخذت بتطبيقه من جانفي 2010 والذي سمي ب النظام المحاسبي و المالي SCF وذلك لمواكبة التطورات الحاصلة على المستوى الدولي وعلى إثره قام البنك الجزائر بسن قوانين لضبط العمل وفق هذا النظام .

ب/ طرح الإشكالية:

وبناءا على ما سبق يمكن طرح الإشكالية الرئيسية لهذا البحث على النحو التالي :

ما مدى فعالية الممارسات المحاسبية في البنوك التجارية الجزائرية وفق النظام المحاسبي المالي ؟

ويمكن تجزئة الإشكالية الرئيسية إلى الأسئلة الفرعية الآتية:

- ✓ هل تستجيب البنوك التجارية الجزائرية للإصلاح المحاسبي ؟
- ✓ هل يتم إعداد وعرض القوائم المالية للبنوك التجارية الجزائرية وفقا لما جاء به النظام المحاسبي المالي ؟

✓ ما مدى فعالية قواعد التسجيل و التقييم المحاسبي للبنوك التجارية الجزائرية في النظام المحاسبي المالي و المعايير المحاسبية الدولية ؟

ت/ فرضيات الدراسة:

في ضوء هذه الإشكالية وللإحاطة بجوانب الموضوع قدمنا الفرضيات التالية:

✓ **الفرضية الأولى:** تستجيب البنوك التجارية الجزائرية للإصلاح المحاسبي بشكل كاف وهذا من خلال تطبيقها للنظام المحاسبي البنكي ؛

✓ **الفرضية الثانية:** تلتزم البنوك الجزائرية بجميع قواعد الإفصاح المحاسبي وفق ما جاء به النظام المحاسبي المالي ؛

✓ **الفرضية الثالثة** : تقوم البنوك التجارية الجزائرية بالتسجيل و التقييم وفق متطلبات النظام المحاسبي المالي والنظام 09-04 المتضمن مخطط الحسابات البنكية القواعد المحاسبية المطبقة على البنوك و المؤسسات المالية ؛

ث/ مبررات اختيار الموضوع:

تم اختيار موضوع دراستنا بناءا على عدة اعتبارات نوجزها فيما يلي:

✓ الاهتمام بالموضوع نظرا لتلاؤمه مع تخصص الباحث دراسات محاسبية و جبائية معمقة ؛

✓ محاولة معرفة مدى التزام البنوك التجارية الجزائرية بالنظام المحاسبي المالي و المعايير المحاسبية الدولية؛

✓ الدخول في اقتصاد السوق يستوجب إعادة النظر إلى الجهاز المصرفي ككل من جهة، ومعرفة التغيرات التي تحدث على مستوى نظامه المحاسبي بصفة خاصة ؛

ج/ أهداف الدراسة:

نهدف من خلال هذه الدراسة إلى ما يلي:

✓ اكتساب معلومات جديدة فيما يخص المحاسبة البنكية من وجهة نظر النظام المحاسبي المالي؛

✓ معرفة مدى تأهيل البنوك الجزائرية للعمل وفق المعايير المحاسبية الدولية؛

✓ إعطاء صورة واضحة و بسيطة حول مخرج النظام المحاسبي المالي في البنوك و المتمثلة في القوائم المالية وفق النظام المحاسبي المالي ؛

ح/ أهمية الدراسة:

انطلاقا مما سبق تكتسب هذه الدراسة أهمية بالغة كونها تتزامن مع امتثال الجزائر لتطبيق المعايير المحاسبية الدولية من خلال النظام المحاسبي المالي لهذا نعمل على الحصول على معلومات محاسبية يمكن الاعتماد عليها في تقييم البنوك التجارية الجزائرية .

خ/ حدود الدراسة:

تتمثل حدود الدراسة فيما يلي:

الحدود المكانية: تقتصر الدراسة على عينة من البنوك على مستوى مدينة ورقلة.

الحدود الزمنية: تتمثل الحدود الزمنية لهذه الدراسة الميدانية في شهر مارس و أفريل لسنة 2016 .

د/ منهج الدراسة والأدوات المستعملة:

من أجل تحقيق النتائج المرجوة والإجابة عن الإشكالية المطروحة استخدمنا المنهج الوصفي لمعالجة الجانب النظري للدراسة، أما الجانب التطبيقي فقد استخدمنا الدراسة الميدانية حيث تم توجيه استمارات الاستبيان إلى عينة الدراسة وقد تم التحليل بالاعتماد على بعض الطرق الإحصائية باستعمال برنامج الحزمة الإحصائية للعلوم الاجتماعية **SPSS** و **EXEL**.

كما تم الاعتماد في دراستنا على مجموعة متنوعة من المراجع وتنوعت مصادرها بين الكتب، المذكرات والأطروحات، المقالات، الملتقيات العلمية، القوانين والمراسيم في الجريدة الرسمية.

ذ/ صعوبات الدراسة:

لا يخلو أي بحث علمي من صعوبات تعترض الباحث أثناء انجازه وبالنسبة لدراستنا تمثلت أهم الصعوبات في:

✓ صعوبة توزيع استمارات الاستبيان بسبب عدم القدرة على الدخول إلى بعض المؤسسات والوصول إلى العاملين في مصالحهم.

✓ رفض بعض أصحاب المؤسسات التعاون وملأ استمارة الاستبيان أو التحفظ في الإجابة.

ر/ هيكل الدراسة:

لمعالجة دراستنا في شقها النظري والتطبيقي قمنا بتقسيمها إلى فصلين بعد المقدمة كما يلي:

الفصل الأول: يتناول الأدبيات النظرية للتنظيم المحاسبي في البنوك التجارية ، حيث قسم الفصل إلى ثلاث مباحث خصص المبحث الأول فيه إلى الأدبيات النظرية التي تتمحور حول المخطط المحاسبي البنكي ، أما المبحث الثاني خصص لعرض النظام المحاسبي المالي ، أما المبحث الثالث خصص لأدبيات النظرية للممارسات المحاسبية في البنوك التجارية .

الفصل الثاني: يتناول الدراسة الميدانية من خلال إسقاط الجانب النظري على أرض الواقع للتعرف على تقييم الممارسات المحاسبية في البنوك التجارية حيث تم تقسيم هذا الفصل إلى مبحثين خصص المبحث الأول للتعرف على طريقة وأدوات الدراسة، أما المبحث الثاني خصص لعرض نتائج الدراسة وتفسيرها ومناقشة مدى صحة الفرضيات الموضوعة.

وفي الأخير توصلنا إلى خاتمة تضمنت مجموعة من النتائج والتوصيات.

الفصل الأول:

الإطار النظري للتنظيم المحاسبي في البنوك التجارية

تمهيد:

نظرا للدور الهام الذي تلعبه البنوك التجارية في النشاط الاقتصادي من خلال الآليات التي أخذت تستخدمها لتنفيذ وظائفها و مهامها و التي تساعد على تبادل الأموال و المنافع و الخدمات المتوفرة في المجتمع ، وفي إطار خلق نظام محاسبي موحد تم اللجوء إلى معايير المحاسبية واضحة و دقيقة و من هذا سنقوم بالتطرق إلى تقديم التنظيم المحاسبي في البنوك التجارية .

هذا ما سنحاول التطرق له في :

المبحث الأول : التنظيم المحاسبي في البنوك التجارية .

المبحث الثاني : الدراسات السابقة .

المبحث الأول : التنظيم المحاسبي في البنوك التجارية

من أجل القيام بهذه الدراسة والتوصل إلى نتائج مرجوة فلا بد من تناول الجانب النظري والتطرق إلى جميع متغيرات الدراسة ، المخطط المحاسبي البنكي ، النظام المحاسبي المالي ، النظام المحاسبي البنكي .

المطلب الأول : تقديم المخطط المحاسبي البنكي

عرف المخطط المحاسبي للبنوك في الجزائر بموجب القانون 92-08 المؤرخ في 17 نوفمبر 1992 و تم تطبيقه ابتداء من 1 جانفي 1993 حيث يحدد القواعد المحاسبية المطبقة على البنوك و المؤسسات المالية و كذا يوضح هذا القانون مبادئ هذا المخطط و قواعد التقييم الخاصة بالبنوك .

الفرع الأول : تعريف المخطط المحاسبي البنكي

يمثل المخطط المحاسبي مجموعة من القواعد الإجراءات لتحديد المفاهيم و المبادئ التقنية المحاسبية البنكية وتسجيل و معالجة المعلومات ، و إعداد القوائم المالية للبنوك و باعتبار إن البنوك مؤسسات مالية اقتصادية فهي ملزم باستعمال المخطط المحاسبي البنكي حيث جاء المرسوم رقم 92-08 المؤرخ في 22 جمادى الأولى عام 1413 الموافق 1992/11/17 وبناءا على مداولة مجلس النقد و القرض بتاريخ 23 يوليو سنة 2009 .

تنص المادة رقم 02 : " يتعين على المؤسسات الخاضعة تسجيل عملياتها في المحاسبة وفقا لمخطط البنكية التي تلحق مدونتها بهذا النظام .

تخص إلزامية المطابقة الترميز و تسمية و محتويات حسابات العمليات .

لا يمكن المؤسسات الخاضعة إن تنقضها ، بصفة مؤقت هالا بترخيص خاص من بنك الجزائر ".

تنص المادة 03 : " يجب على المؤسسات الخاضعة أن تسجل عملياتها وفقا للمبادئ المحاسبية المحددة في القانون رقم 07-11 المؤرخ في 25 نوفمبر 2007 و المتضمن النظام المحاسبي المالي و النصوص التنظيمية المتخذة لتطبيقه".[1]

[1] – وزارة المالية ، القرار المؤرخ الذي يحدد المخطط المحاسبي البنكي و القواعد المحاسبية المطبقة على البنوك و المؤسسات المالية ، الجريدة الرسمية للعدد 76 بتاريخ 29 ديسمبر 2009 ، الجزائر ، ص 13 .

الفرع الثاني : أهداف المخطط المحاسبي البنكي

حيث تتلخص أهداف هذا المخطط في :

- ✓ حماية المدعين و ذلك من خلال اعتباره وسيط بين المودعين و المقترضين فلابد من القيام بمعالجة محاسبية للمعلومات و تقديمها .
- ✓ مراقبة و متابعة الكتلة النقدية حيث يتم تحديد الكتلة النقدية عن طريق إحصاء حسابات الإقراض مع إبراز طبيعة الأعوان الاقتصادية المستفيدة لهذا الإقراض كما تتم مراقبة الكتلة النقدية بواسطة تحليل الودائع حسب طبيعتها.
- ✓ مراقبة العمليات السوقية .[1]

الفرع الثالث : مبادئ و مضمون المخطط المحاسبي البنكي

أولا: مبادئ المخطط المحاسبي البنكي:

تتمثل المبادئ المحاسبية العامة للمخطط المحاسبي للبنوك فيما يلي :

- طرق التقييم و تقديم الحسابات المستعملة يجب أن تكون متشابهة من فترة محاسبية إلى أخرى .
- ذمة أو ميراث المؤسسة الخاضعة يقيم في إطار استمرارية النشاط و تقدير أموال و خصوم و خارج الميزانية على أساس قيمة التصفية التي لا تدخل إلا في حالة تصبح استمرارية الاستغلال غير مضمونة .
- التكاليف و الإيرادات الموجودة أصلها في العمليات المحققة خلال السنة يجب أن تكون ملحقة .
- تسجيل العمليات بدون تعويض أو مقاصة لا بين مراكز الميزانية أو التي خارج الميزانية و لا بين التكاليف والإيرادات .
- الممتلكات تسجل بالوحدة النقدية .
- الميزانية الافتتاحية للسنة يجب أن توافق للميزانية المنتهية للسنة السابقة .

[1] – حاج محمد فتاح ، دراسة المخطط المحاسبي للبنوك و المؤسسات المالية النقدية و مدى تطبيقه ، حالة الصندوق الوطني للتوفير و الاحتياط ، مذكرة ماجستير ، جامعة الجزائر 2000 : ص 16 .

ثانيا : مضمون المخطط المحاسبي للبنوك :

و يتمثل فيما يلي :

- إجراءات عامة و تدور حول المبادئ التطبيقية العامة و التنظيم .
- قواعد المعالجة المحاسبية و تدور حول : المبادئ المحاسبية الواجب تطبيقها في البنوك ، طرق التقييم ، القواعد العامة لإعداد القوائم المالية ، تقارير التسيير .
- مخطط الحسابات و يتضمن : قائمة الحسابات ، شرح مضمون كل حساب قواعد استعماله.
- إجراءات متعلقة بالقوائم المالية و تدور حول القوائم المعدة للنشر ، دورية تقديم القوائم الى السلطات الوصية.
- المستندات و الملاحق و تتضمن محاسبة البنوك نظامين هما :

1/ **النظام الخارجي** : يتكون من :

-الحسابات السنوية القانونية حيث يتم وصف و شرح القوائم المالية كلا على حدى و المتمثلة في الميزانية وخارج الميزانية و جدول حسابات النتائج و الملاحق .

-المستندات الدورية وهي وثائق محضرة لصالح السلطات الوصية و تتمثل هذه الوثائق في الكشوف الدورية والقوائم الحيطة و الإحصائيات .

تقديم مخطط الحسابات :

يتكون المخطط المحاسبي للبنوك من (09) مجموعات أو أصناف وهي كمايلي :

الصنف (01) عمليات الخزينة و العمليات ما بين البنوك :

تسجل في هذا الصنف النقدية و عمليات الخزينة المختلفة من تجميع القروض ، أما العمليات مابين البنوك هي المنجزة مع البنك المركزي أو الخزينة العمومية أو المراكز البريدية أو البنوك و المؤسسات المالية المحلية منها و الأجنبية .

الصنف (02) : عمليات مع الزبائن :

تسجل ضمن هذه المجموعة العمليات التي تتم مع الزبائن و المتمثلة في قروض ، ودائع أو حسابات عادية .

الصنف (03) : حسابات محفظة السندات و حسابات التسوية : [1]

تسجل في حسابات هذا الصنف الديون المجسدة بمحفظة الأوراق المالية المتمثلة في السندات (سندات الصفقات) في حين أن هذه السندات المكتسبة بهدف تحقيق أرباح مالية أما الديون المجسدة كسندات تشمل سندات الحقوق القابلة للمفاوضة كما يظهر هذا الصنف عمليات التحصيل الأخرى .

[1] – إلياس قلاب ذبيح ، محاضرات المحاسبية الخاصة (المحاسبة البنكية) ، جامعة 8 ماي 1945 ، قالمة ، 2013 : ص 10 .

الصنف (04) القيم الثابتة :

تسجل في هذه المجموعة الأملاك و القيم الدائمة التي يتحصل عليها البنك بقصد استغلالها للقيام بنشاطها العادية و ليس بغرض إعادة بيعها مثل : سندات المساهمة و قروض الإيجار .

الصنف (05) الأموال الخاصة و ما شكلها :

تسجل في هذه المجموعة وسائل التمويل الدائمة و طويل الأجل كرؤوس الأموال الخاصة ، مؤونات الأخطار والأعباء .

الصنف (06) التكاليف :

تسجل في هذه المجموعة كل أنواع الأعباء التي يتحملها البنك خلال السنة .

الصنف (07) الإيرادات :

تسجل في هذه المجموعة كل أنواع الإيرادات المحققة و التي تحصل عليها البنك .

الصنف (08) النتائج :

يسجل ضمن هذا الصنف الأرباح و الخسائر التي تحصل عليها البنك في نهاية الدورة المالية .

الصنف (09) حسابات خارج الميزانية :

تسجل في هذه المجموعة كل التعهدات أو الالتزامات ، سواء التي قام البنك بمنحها أو التي سيستلمها.[1]

المطلب الثاني : عرض النظام المحاسبي المالي (SCF)

يتضمن النظام المحاسبي و المالي تصوريا للمحاسبة بحيث استمد هذا الإطار من المعايير المحاسبية الدولية IAS/IFRS .

الفرع الأول : مفهوم النظام المحاسبي المالي

بدأت عملية الإصلاح المخطط المحاسبي الوطني في شهر أفريل سنة 2001 ، من طرف عدة خبراء فرنسيين تعاونا مع مجلس الوطني للمحاسبة (CNC) . وقد صدر النظام المحاسبي المالي بموجب القانون رقم 07-11 المؤرخ في 25 نوفمبر 2007 ، و طبقا لهذا القانون فان (المحاسبة المالية نظام لتنظيم المعلومة المالية يسمح بتخزين معطيات قاعدية عددية و تصنيفها و تقييمها و تسجيلها ، و عرض كشوف تعكس صورة صادقة عن الوضعية المالية وممتلكات المؤسسة و نجاعته و وضعية خزينته في نهاية السنة المالية .

نشير أن الإطار التصوري للنظام المحاسبي المالي مستمد من النظام الانجلوساكسوني و مدونة الحسابات مستمدة من المخطط المحاسبي العام الفرنسي PCG .

[1] – نفسه .

خصائص النظام المحاسبي المالي :

يتميز النظام المحاسبي المالي هي :

-يرتكز على مبادئ أكثر ملائمة مع الاقتصاد الدولي ، وإعداد معلومات تعكس صورة صادقة الوضعية المالية للمؤسسة .

-الإعلان بصفة أكثر وضوحا و شفافية عن المبادئ التي تحدد التسجيل المحاسبي للمعاملات و تقييمها وإعدادها القوائم المالية ، مما يسمح بالتقليل من التلاعبات و تسهيل مراجعة الحسابات .

-يسمح بتوفير معلومات مالية منسجمة مقروءة تمكن من إجراء المقارنات و اتخاذ القرارات .

-و يتضمن النظام المحاسبي المالي إطارا تصوريا للمحاسبة المالية ، و معايير محاسبية ، و مدونة حسابات تمسح بإعداد كشوف مالية أساسا على المبادئ المحاسبية المعترف بها عامة ، وتشمل الكشوف المالية على مايلي :

*الميزانية .[1]

*جدول حسابات النتائج .

*جدول سيولة الخزينة .

*جدول تغير الأموال الخاصة .

*ملحق يبين القواعد و الطرق المحاسبية المستعملة و يوفر معلومات مكملة عن ميزانية و حساب النتائج .

الفرع الثاني : مجال تطبيق النظام المحاسبي المالي :

-الشركات الخاضعة لأحكام القانون التجاري .

-التعاونيات .

-الأشخاص الطبيعيون أو المعنويون المنتجون للسلع أو الخدمات التجارية و غير التجارية إذا كانوا يمارسون نشاطات اقتصادية مبنية على عمليات متكررة .

-كل الأشخاص الطبيعيين أو المعنويين الخاضعين لذلك بموجب نص قانوني أو تنظيمي .

-يستثنى من مجال تطبيق النظام المحاسبي المالي الأشخاص المعنويون الخاضعون لقواعد المحاسبة العمومية .

كما يمكن للمؤسسات الصغيرة التي لا يتعدى رقم أعمالها و عدد مستخدميها الحد المعين ، أن تمسك محاسبة مالية مبسطة .[2]

[1] – عبد المالك عايشي ، دراسة تحليلية لتطبيق النظام المحاسبي المالي في البنوك ، مذكرة ماستر جامعة قاصدي مرباح ، 2013 : ص 3، 4 .

[2] – محمد مفاتيح ، دور النظام المحاسبي المالي ي تحسين ملائمة المعلومة المالية ، مذكرة ماستر ، جامعة قاصدي مرباح ، 2014 : ص 4 ، 5 .

الفرع الثالث: أهداف و استحداثات النظام المحاسبي المالي

أولا : أهداف النظام المحاسبي المالي :

توجد الكثير من الأهداف المراد تحقيقها من خلال النظام المحاسبي المالي الجديد ، و يمكن تلخيصها فيما يلي :

- ترقية النظام المحاسبي الجزائري ليتوافق مع الأنظمة المحاسبية الدولية .
- الاستفادة من تجربة الدول المتطورة في تطبيق هذا النظام .
- الاستفادة من مزايا هذا النظام خاصة من ناحية تسيير المعاملات المالية و المحاسبية و المعالجات المختلفة .
- تسهيل مختلف المعاملات المالية و المحاسبية بين المؤسسات الاقتصادية الوطنية .
- هو نظام دولي يلائم كل المؤسسات في الدول الأجنبية باعتبار أن نظام الدولي التي تخضع له .
- تسهيل العمل المحاسبي للمستثمر الأجنبي أملا في جلبه إلى الجزائر من خلال تجنيبه المشاكل اختلاف الطرق المحاسبية .
- العمل على تحقيق العقلانية من خلال الوصول إلى الشفافية في عرض المعلومات .
- محاولة جعل القوائم المحاسبية و المالية وثائق دولية تتناسب مع مختلف المؤسسات الأجنبية .
- تعزيز مكانة وثقة الجزائر لدى المنظمات المالية و التجارية العالمية .
- تحديد طبيعة و قواعد إعداد القوائم المالية وفق المعايير الدولية .
- العمل على ترسيخ أسس الحكم الراشد في المؤسسات (حوكمت الشركات) .
- إعطاء صورة صادقة عن الوضعية المالية و الأداء و تغيرات الوضعية المالية عن المؤسسة .
- التمكين من القابلية للمقارنة للمؤسسة نفسها عبر الزمن وبين المؤسسات على المستويين الوطني و الدولي .
- المساعدة على نمو و مرد ودية المؤسسات من خلال تمكينها من معرفة أحسن الآليات الاقتصادية و المحاسبية التي تشترط نوعية و كفاءة التسيير .
- تسمح بمراقبة الحسابات بكل ضمان للمسيرين و المساهمين و المستعملين الآخرين حول مصداقيتها و شرعيتها و شفافيتها .
- المساعدة في فهم أحسن لاتخاذ القرارات و تسيير المخاطر لكل الفاعلين في السوق .

-المساعدة في إعداد الإحصائيات و الحسابات الاقتصادية لقطاع المؤسسات على المستوى الوطني من خلال معلومات تتسم بالموضوعية و المصداقية .

-توفر ترقية للتعليم المحاسبي و التسيير ترتكز على قواعد مشتركة .

-يسمح بتسجيل بطريقة موثوقة و شاملة مجموع تعاملات المؤسسة بما يسمح بإعداد التصاريح الجبائية بموضوعية و مصداقية .

يتوافق النظام الجديد كليا مع الوسائل المعلوماتية الموجودة التي تسمح بأقل تكاليف من تسجيل البيانات المحاسبية و إعداد القوائم المالية و عرض وثائق التسيير حسب النشاط .[1]

ثانيا : استحداثات النظام المحاسبي المالي :

يتميز النظام المحاسبي بأربعة استحداثات رئيسية يمكن إيجازها فيما يلي :

-الاختيار الدولي الذي يقرب ممارستنا المحاسبية بالممارسة العالمية ، و الذي سيسمح للمحاسبة بان تعمل على ركيزة مرجعية و مبادئ أكثر ملائمة مع الاقتصاد المعاصر و إعداد معلومات دقيقة تعكس صورة صادقة عن الوضعية المالية للمؤسسات .

-الإعلان بصفة أكثر وضوحا على المبادئ و القواعد التي توجه التسجيل المحاسبي للمعاملات ، تقييمها وإعداد القوائم المالية ، الأمر الذي سيسمح بالتقليل من أخطار التلاعب الإداري بالقواعد و تسهيل مراجعة الحسابات.

-النظام المحاسبي الجديد اخذ على عاتقه احتياجات المستثمرين الحالية و المستقبلية ، الأمر الذي يسمح لهم بالحصول على معلومات مالية منسجمة و مقروءة تخص المؤسسات و تمكن من إجراء المقاربات و اتخاذ القرارات .

-المؤسسات الصغيرة و إمكانية تطبيقها لنظام معلومات مبني على محاسبة مبسطة .

[1] – بكاري جليلة ، القوائم المالية البنكية في ظل النظام المحاسبي المالي ، مذكرة ماستر ، جامعة قاصدي مرباح ورقلة : ص 59 .

المبحث الثاني :النظام المحاسبي للبنوك التجارية وفق النظام المحاسبي المالي

يعتبر القطاع المصرفي الركيزة الأساسية لأي اقتصاد كما يمثل أحد أهم العناصر التي تساهم في تدوير عجلة التنمية الوطنية، فهو أداة لتمويل مختلف الأنشطة وبالتالي تحقيق الأهداف الاقتصادية والاجتماعية المسطرة من طرف المؤسسات العمومية والخاصة على حد سواء ، بحيث تعتبر البنوك التجارية أهم قطب وأنشط الوحدات التي تعمل في القطاع المصرفي وهذا نظرا لدورها الفعال في النشاط الاقتصادي من خلال حشد الأموال وإعادة دمجها في الاقتصاد وهذا من خلال العمليات المالية التي تقوم بها هذه البنوك مما يستدعي وجود نظام محاسبي كفئ وفعال قادر على مسايرة التطورات التي يشهدها العالم في مختلف المجالات وخاصة المحاسبية لها.

المطلب الأول : مدخل لماهية النظام المحاسبي للبنوك

يعد النظام المحاسبي للبنوك احد الأنظمة المحاسبية الخاصة ، حيث انه يختلف عن النظام المحاسبي الموجود في المؤسسات الأخرى فمزاولة البنك لنشاطه الاقتصادي و المالي لابد أن يتم وفق نظام محاسبي خاص يكون سليم و دقيق يحقق الرقابة الفعالة على أنشطة البنك .

الفرع الأول : مفهوم النظام المحاسبي البنكي وخصائصه

أولا : يمكن تعريف النظام المحاسبي البنكي على انه :

❖ مجموعة من المستندات التي تعد المصدر الرئيسي للبيانات المحاسبية ، و السجلات التي تستخدم لتسجيل هذه البيانات تسجيلات تاريخية وفقا لترتيب حدوثها ، ثم تبويبها في مجموعات متجانسة من حيث طبيعتها و آثارها المالية.[1]

❖ النظام المحاسبي البنكي هو عبارة عن مجموعة من الوسائل (الدفاتر و التقارير و المستندات) المستخدمة بطريقة عملية على أساس التناسق المنطقي لتحضير البيانات الهامة و الأساسية بهدف تسيير إدارة المشروع و التعرف على درجة تحقيق المشروع للغرض الذي أنشئ من اجله .[2]

خصائص النظام المحاسبي البنكي :

1. الدقة و الوضوح في المصطلحات و التسميات و تقسيم الحسابات و طرق القيد المعالجة و عرض البيانات بشكل يجعل محاسبة البنك تعكس ، بأكبر قدر ممكن الصورة الحقيقية للبنك و نتائج أعماله الفعلية .

[1] – احمد لعماري ، نظام المعلومات المحاسبية و عملية اتخاذ القرار الإداري في المصارف التجارية ، مجلة العلوم الانسانية ، جامعة قسنطينة ، العدد 21 ، 2004 : ص 126 .

[2] – محمد جمال علي هلال ، عبد الرزاق شحادة ، محاسبة المنشات المالية (البنوك التجارية و شركات التامين)،دار الناهج،عمان،الاردن ، 2007 : ص 23 .

2. تتميز عمليات البنوك بتشابهها و تكرارها لذلك يجب اختيار الطريقة المحاسبية الملائمة لزخم العمليات المالية المختلفة و المتكررة .

3. ضرورة تقسيم العمل و بشكل خاص فصل وظيفة المحاسبة عن باقي عمليات البنك و بالذات عمليات الصندوق بشكل خاص .

4. تصميم الدورة المستندية المحاسبية بشكل يتحاشى التكرار بين موظف و آخر أو قسم و آخر .

5. يتم في البنك تسجيل و إثبات قيم موجودة بالبنك و لكنها غير مملوكة مثل الكمبيالات المودعة برسم التامين أو التحصيل و كذلك الحال في الأوراق المالية أو في تعهدات العملاء و هذا الحال اقتضى الاستعانة بالقيود النظامية .

6. يمتاز عمل البنك بالسرعة و المرونة و بالتالي يجب أن يكون النظام المحاسبي للبنك مرنا و قادرا على إعداد البيانات و الكشوفات و تقديمها للجهات الإدارية التي تستخدمها في الوقت المناسب للمساعدة في اتخاذ القرارات السليمة .

الشكل رقم (1-1) : يوضح خصائص النظام المحاسبي للبنوك التجارية

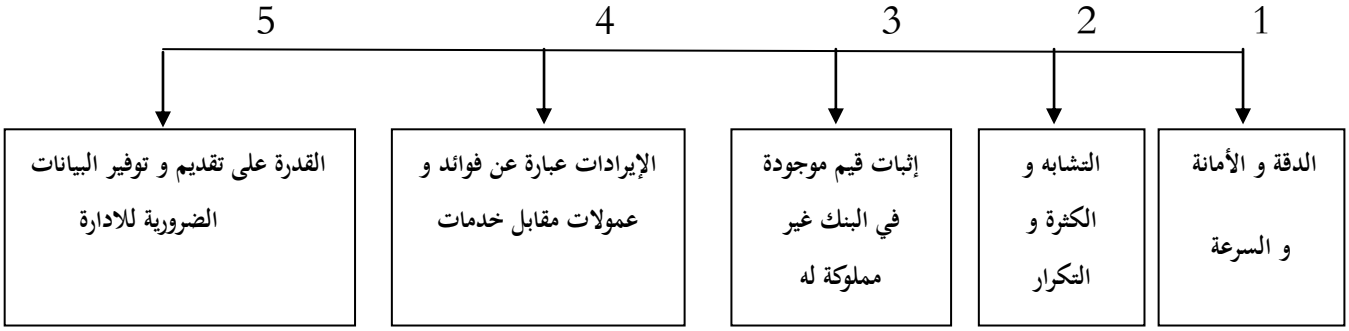

المصدر : فائق شقير و آخرون ، مرجع سبق ذكره ، ص 32 .

الفرع الثاني : مبادئ و عناصر النظام المحاسبي البنكي

أولا: مبادئ النظام المحاسبي للبنوك التجارية :

للمحاسبة البنكية مجموعة من المبادئ شانها في ذلك شان المحاسبة العامة بالإضافة إلى احترام المبادئ العامة يجب احترام المبادئ الخاصة التالية :

1. مبدأ ثبات الطرق : يعني هذا المبدأ أن البنك عليه الاستمرار في تطبيق الطرق و السياسات المحاسبية المتبعة من سنة إلى أخرى . و في حال الخروج على مبدأ يجب الإفصاح عن ذلك مع بيان الأسباب التي أدت إلى التغيير .

2. مبدأ الحيطة و الحذر : يعني هذا المبدأ انه على المحاسب أن يكون متحفظ في قياس الربح و ذلك بعد إثبات أي إيراد بعد تحققه بشكل حقيقي ، و العكس بالنسبة للتكاليف أو الخسارة أي تأخذ بعين الاعتبار حتى ولو كانت محملة فقط يجب تكوين مخصص أو مؤونة تدني الأسهم أو السندات الموجودة في محفظة البنك .

3. مبدأ استقلالية الدورات: و المقصود به هو أن كل دورة محاسبية تتحمل نفقاتها و تقبض إيراداتها .[1]

4. مبدأ مقابلة النفقات بالإيرادات : يقتضي هذا المبدأ مقابلة إيراد كل فترة مالية بالتكاليف الخاصة بها وصولا لنتيجة المؤسسة من ربح أو خسارة .

5. مبدأ الدورية : يهتم هذا المبدأ بتقسيم حياة المشروع إلى عدد من الفترات الزمنية تمثل كل فترة 12 شهرا وتبدأ عادة من 01 جانفي إلى 31 ديسمبر في الجزائر ، و يترتب عليه إعداد القوائم المالية السنوية للبنك في نهاية كل سنة مالية .

6. مبدأ الموضوعية : تقوم المحاسبة بتسجيل العمليات المالية و يمكن تعريف العمليات المالية بأنها عمليات التبادل بأشياء لها قيمة مالية و بحرص المحاسب عند تسجيل عمليات التبادل بالاعتماد على الدليل موضوعي كفاتورة الشراء بالشيك و عليه الاعتماد على مبدأ الموضوعية يجعل التسجيلات المحاسبية أكثر شفافية .

7. مبدأ التكلفة التاريخية : يقوم هذا المبدأ على أساس تسجيل الأصول بالدفاتر لكل التكاليف اللازمة للحصول على الأصل منذ شراؤه إلى غاية التنازل عنه و يظل الأصل في دفاتر البنك بتكلفة الشراء بغض النظر عن ارتفاع أو انخفاض الأسعار و يرتبط مبدأ التكلفة التاريخية بفرض ثبات قيمة النقود .

ثانيا : عناصر النظام المحاسبي البنكي :

يتميز النظام المحاسبي البنكي بعدة عناصر كالتالي :

- المجموعة المستندية : و هي المستندات و الوثائق التي يتم بموجبها التسجيل في الدفاتر المحاسبية كالشيكات،الأوراق التجارية ، الإشعارات ، أوراق الخصم ...الخ .
- المجموعة الدفترية : و هي مختلف الدفاتر و الكشوف التي تستعمل في التسجيل المحاسبي للعمليات التي يقوم بها يقوم بها البنك و تحددها الطريقة المحاسبية المعتمدة .
- الأوراق الثبوتية : و تشكل مصادر القيود في المستندات و الدفاتر (القوانين ، المراسيم) .
- التقارير و البيانات : و تشمل قائمتي الدخل و المركز المالي بالإضافة إلى التقارير و الدراسات و الكشوفات الإحصائية ، و تعد لأغراض معينة ووفق مواعيد تنظيمية .

[1] – سليم عباسي ، الإفصاح المحاسبي في القوائم المالية للبنوك التجارية ، جامعة قاصدي مرباح ، ورقلة ، 2014 : ص 6 .

- الدليل المحاسبي : و يضم مختلف أنواع الحسابات و أرقامها و تقسيماتها و توزيعها على الدفاتر و مراجعة القيود و التحقق من إتباع التعليمات الموضوعية .
- وسائل تطبيق العمل المحاسبي : و تشمل الوسائل اللازمة لتنفيذ العمليات المحاسبية كاستخدام الحاسوب الالكتروني في معالجة كميات كبيرة من البيانات ، بحيث نستخلص نتائجها بسرعة كبيرة بالمقارنة مع ما يمكن تحقيقه يدويا مثل الآلات الحاسبة .
- القواعد و التعليمات و الإجراءات الرقابية : و تشمل وسائل رقابية محاسبية و إدارية و ضبط داخلي ، تعمل جميعا على ضمان الدقة ، و صحة الإعمال المحاسبية ، و سلامة الأصول المختلفة و التأكد من تنفيذ العمليات الإدارية منها : التدقيق الداخلي ، التفتيش ، المراجعة الدورية ...الخ .
- الطريقة المحاسبية : نعني بها استخدام الدفاتر المساعدة و الدفاتر العامة من اليوميات و دفتر الأستاذ.
- القواعد و التعليمات للعمل المحاسبي : وهي تبين حركة سير الأوراق و المستندات و كيف و لماذا ؟ ومن يوقعها ؟.
- الموظفون : وهم الذين توكل إليهم مهام تنفيذ النظام ، فيجب أن يستوعب هؤلاء خطوات و إجراءات النظام حتى يتمكنوا من القيام بالمهام المحاسبية على أكمل وجه . [1]

[1] – عبد الحكيم كرجة ، محاسبة البنوك ، دار الصفاء للنشر و التوزيع ، الأردن ، 2000 : ص 23.

الشكل رقم (1–2) : عناصر النظام المحاسبي البنكي .

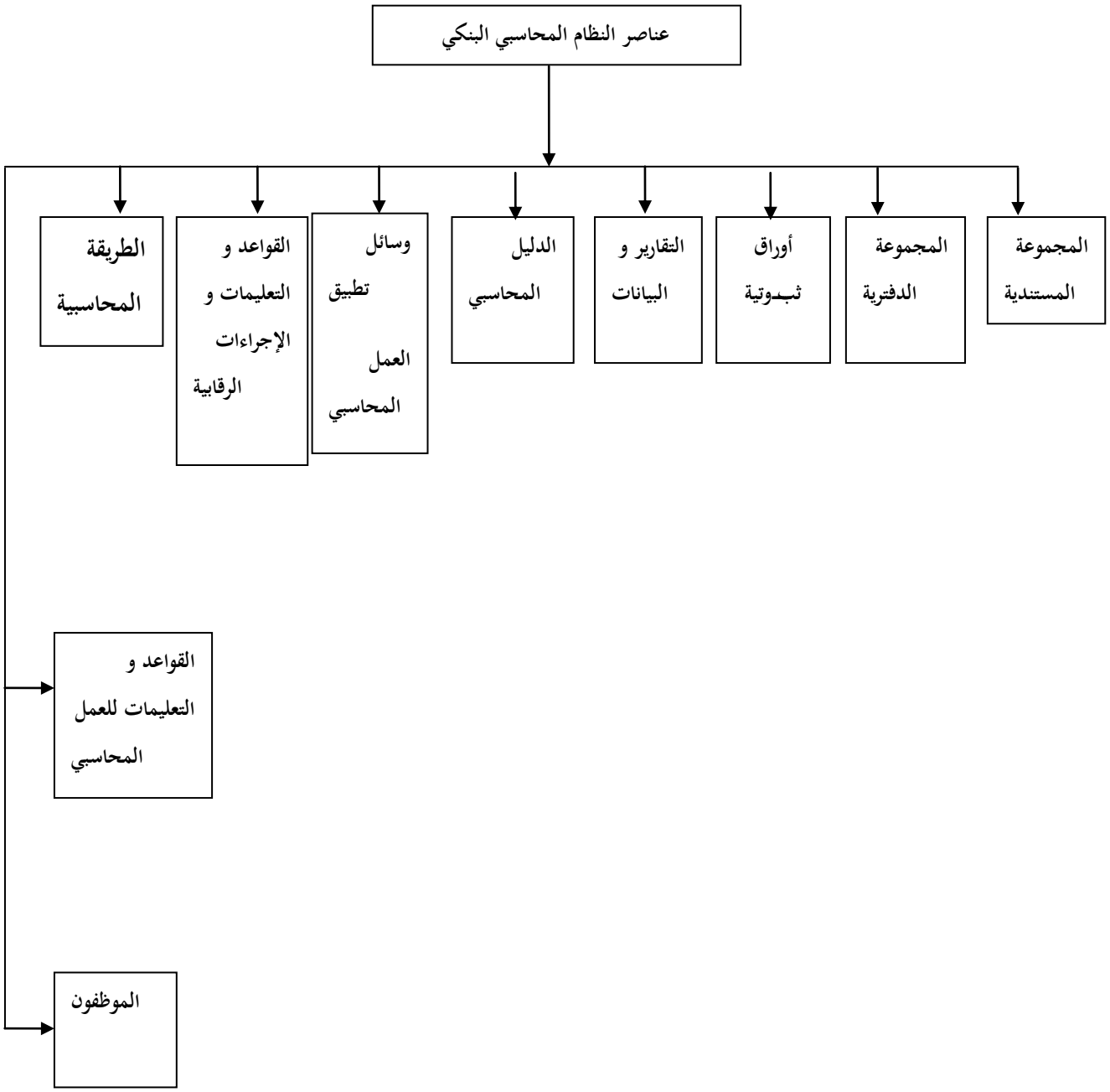

المصدر : فائق شقير و آخرون ، محاسبة البنوك ، الطبعة الثانية ، دار المسيرة ، عمان (الأردن) : ص 30 .

فرع الثالث : أهداف النظام البنكي المحاسبي

إن النظام المحاسبي ليس هدفا بحد ذاته تسعى الإدارة إلى تطبيقه فحسب إنما هو وسيلة لتحقيق هدفين أساسين هما :

- ضبط العمليات المنفذة لمختلف جوانب فعاليات البنك بشكل يسمح للإدارة بمتابعتها بشكل مستمر و اتخاذ الإجراءات اللازمة في الوقت المناسب لأغراض الرقابة و تقييم الأداء .
- إنتاج التقارير و الإحصاءات و البيانات المحاسبية ، ليس لمن يطلبها من إدارة البنك فحسب بل و لتقديمها لمن يطلبها من الجهات الخارجية كالبنك المركزي ، وزارة المالية ، المستثمرين ، و لكل المتعاملين مع البنك بصفة عامة.[1]

المطلب الثاني : الممارسات المحاسبية في البنوك التجارية

سوف نتطرق في هذا المطلب إلى كيفية الممارسات المحاسبية وفق النظام المحاسبي المالي .

فرع الأول : قواعد التسجيل و التقييم

يقصد بالقواعد المحاسبية المبادئ المحاسبية وقواعد التقييم والتسجيل المحاسبي الذي تخضع لها البنوك والمؤسسات المالية وتتمثل هذه القواعد فيما يلي :

1 –قواعد التقييم والتسجيل المحاسبي:

جاء النظام 09-08 المؤرخ في 12 محرم عام 1431 الموافق ل 29 ديسمبر 2009 الذي يتعلق بقواعد التقييم والتسجيل المحاسبي للأدوات المالية من طرف البنوك والمؤسسات المالية بهدف معرفة كيف يتم تقييم الأدوات المالية من طرف البنوك و المؤسسات المالية كل ما يخص قواعد التقييم و التسجيل المحاسبي البنكي و ذلك كمايلي:

❖ **الأصل المالي** :هو كل أصل يأخذ شكل الخزينة، أداة أموال خاصة لدى مؤسسة أخرى، حقا تعاقديا لاستلام أموال سائلة أو أصل مالي آخر من مؤسسة أخرى، حقا تعاقديا لتبادل أصول وخصوم مالية مع مؤسسة أخرى، كما تشكل الأموال بالصندوق جزءا من الأصول المالية خصوصا الموجودات لدى بنك الجزائر والخزينة العمومية ومركز الشيكات البريدية والبنوك الأخرى والأسهم والسندات والأوراق المماثلة الأخرى.

❖ **الخصم المالي** :هو كل خصم يأخذ شكل الالتزام التعاقدي، وذلك ب :

– تسليم لكيان آخر أموالا سائلة أو أصلا ماليا آخر؛

– **أو** تبادل أصول أو خصوم مالية مع مؤسسة آخر بشروط قد تكون غير مناسبة للمؤسسة .

[1] – جعفر عبد الإله نعمه ، النظم المحاسبية في البنوك و شركات التأمين ، الطبعة الأولى ، دار المناهج ، عمان ، الأردن : ص 43 .

❖**القيمة العادلة** : هي المبلغ الذي يمكن على أساسه تبادل أصل ما أو انقضاء خصم ما بين أطراف على اطلاع جيد ، راضية وتعمل ضمن شروط من المنافسة العادلة.

❖**التكلفة المهتلكة للأصل أو الخصم المالي** : هي المبلغ الذي قيم به الأصل المالي أو الخصم المالي عند تسجيله المحاسبي الأول، مطروحا منه تسديدات الأقساط الرئيسية، مضافا أو منقوصا (-/+) الاستهلاك المتراكم لكل فرق بين المبلغ الأصلي والمبلغ عند تاريخ الاستحقاق، مطروح منه كل تخفيض بسبب خسارة القيمة أو عدم قابلية التحصيل .

كما انه تم تصنيف الأصول المالية إلى فئات التالية مثل ما نصت عليه المادة رقم 08 كمايلي :

- أصول مالية محتفظ بها إلى غاية الاستحقاق (التكلفة التاريخية).
- أصول مالية محتفظ بها بغرض المعاملة (القيمة العادلة).
- تسليفات و حقوق (التكلفة التاريخية).
- أصول مالية متاحة للبيع (القيمة العادلة).
- أصول مالية أخرى (تقيم وتسجل محاسبيا حسب القواعد العامة المحددة بالقرار المؤرخ في 26 جويلية 2008).

أما جانب الخصوم المالية فتم تصنيفه إلى فئتين حسب ما جاء في نص المادة 21 من النظام وهما :

- الخصوم المالية المحتفظ بها لغرض المعاملة (القيمة العادلة) .
- الخصوم المالية الأخرى (التكلفة التاريخية). [1]

فرع الثاني : مدونة الحسابات للنظام المحاسبي البنكي

جاء في النظام رقم 09-04 المؤرخ في عام 1430 الموافق ل 23 يوليو 2009 الذي يتضمن مخطط الحسابات البنكية و القواعد المحاسبية المطبقة على البنوك و المؤسسات المالية ، مدونة حسابات خاصة بقطاع البنوك و هي تتلاءم مع الإصلاحات التي تبنتها السلطة على هذا القطاع حيث أن مدونة الحسابات تعبر عن أهم النتائج التي انبثقت عن هذه الإصلاحات ، و قد راعت السلطة في وضع هذه المدونة على نوع من الشمولية و العقلانية و ذلك حسب احتياجات المخطط المحاسبي البنكي و ستعرض فيما يلي لأصناف التي تحتويها هذه المدونة أما فيما يخص عرض المدونة بالتفصيل ندرجها في الملحق رقم (01) .

[1] -النظام رقم 09- 08 المتعلق بقواعد التقييم و التسجيل المحاسبي للأدوات المالية من طرف البنوك و المؤسسات المالية ، تاريخ 25 فبراير 2010 ، العدد 14 ، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية : ص 20 .

الصنف : 01 عمليات الخزينة وعمليات ما بين البنوك :

تسجل حسابات هذا الصنف النقود والقيم بالصندوق،وعمليات الخزينة، وعمليات مابين البنوك ، حيث أنها تشمل عمليات الخزينة على الخصوص السلفيات و الإقتراضات و العمليات على سبيل الأمانة المنجزة في السوق النقدية .

و فيما يخص العمليات بين البنوك هي تلك العمليات التي تتم بين البنك المركزي والخزينة العمومية ومراكز الصكوك البريدية والبنوك والمؤسسات المالية بما في ذلك المراسلين الأجانب وكذا المؤسسات المالية الدولية والإقليمية .

الصنف : 02 حسابات العمليات مع الزبائن :

تشمل حسابات هذا الصنف على كل القروض الممنوحة للزبائن بغض النظر عن أجال استحقاقها أما فيما يخص حسابات الزبائن تتضمن على مجمل الموارد المتلقاة من الزبائن كالودائع تحت الطلب ، ودائع لأجل ، قسائم الصندوق ....الخ التي تتم من قبلهم باستثناء الاستخدامات و الموارد المجسدة بسندات .

الصنف : 03 حافظة الأوراق المالية وحسابات التسوية :

زيادة على العمليات المتعلقة بحافظة الأوراق المالية، تسجل حسابات هذا الصنف أيضا الديون المجسدة بأوراق مالية ، بحيث تحتوي حافظة الأوراق المالية على أوراق المعاملات وأوراق التوظيف وكذا شهادات الاستثمار كما يضم هذا الصنف عمليات التحصيل والعمليات مع الغير و الاستعمالا ت الأخرى وكذا الحسابات الانتقالية والتسوية المتعلقة بمجموع عمليات المؤسسات الخاضعة.

الصنف : 04 القيم الثابتة :

تسجل حسابات هذا الصنف الاستخدامات الموجهة لخدمة نشاط المؤسسة الخاضعة بصفة دائمة، وكذا القروض التابعة والأصول الثابتة سواء كانت مالية أو مادية أو غير مادية بما فيها تلك المقدمة في شكل إيجار بسيط.

الصنف : 05 رؤوس الأموال الخاصة والعناصر المماثلة :

تجمع في حسابات هذا الصنف مجموع وسائل التمويل في شكل حصص أو موضوعة تحت تصرف المؤسسة الخاضعة بصفة دائمة أو مستمرة، كما تظهر أيضا فيه النواتج والأعباء المؤجلة، خارج دورة الاستغلال (كالإعانات والأموال العمومية المحملة و الضرائب المؤجلة على الأصول و الضرائب المؤجلة على الخصوم و النواتج و الأعباء الأخرى المؤجلة) ، نتيجة السنة المالية . [1]

[1] – نظام رقم 09 –04 المتعلق بمخطط الحسابات البنكية و القواعد المحاسبية المطبقة على البنوك و المؤسسات المالية ، تاريخ 29 ديسمبر2009، العدد 76 ، الجريدة الرسمية الجزائرية الديمقراطية الشعبية : ص 15 ، 16 .

الصنف: 06 الأعباء :

تسجل حسابات هذا الصنف جميع الأعباء التي تتحملها المؤسسة الخاضعة خلال السنة، وزيادة على أعباء الاستغلال البنكي المتعلقة بالنشاط البنكي المحض ، تتضمن حسابات هذا الصنف المصاريف العامة وكذا مخصصات الاهتلاكات و المؤونات و خسائر القيمة، كما أنه تظهر فيه مخصصات الأموال ضد المخاطر البنكية العامة وأخيرا تظهر العناصر غير العادية، الأعباء والضرائب على النتائج والعناصر المماثلة.

الصنف : 07 النواتج :

تشمل حسابات هذا الصنف على مجموع النواتج المحققة خلال السنة من طرف المؤسسة الخاضعة، زيادة على نواتج الاستغلال البنكي والمتعلقة بالنشاط البنكي المحاسبي تتضمن حسابات هذا الصنف الاسترجاعات عن خسائر القيمة المؤونات.

و يتم التمييز بين نواتج الاستغلال البنكي حسب نوع العمليات و كذا حسب ما إذا كان الأمر يتعلق بالفوائد أو بالعملات .

الصنف : 09 خارج الميزانية:

تشمل بنود هذا الصنف على مجموع التزامات المؤسسة الخاضعة سواء كانت معطاة أو متلقاة، بحيث يتم التمييز بين مختلف الالتزامات من خلال طبيعة الالتزام والطرف المقابل وفي هذا السياق لقد تم تخصيص حسابات مناسبة لالتزامات التمويل والتزامات الضمان والتزامات على الأوراق المالية والتزامات أخرى بالعملة الصعبة .

فرع الثالث : قوائم المالية البنكية وفق SCF

جاء النظام 09-05 المؤرخ في 09 شوال عام 1430 الموافق ل 18 أكتوبر سنة 2009 المتضمن إعداد الكشوف المالية للبنوك والمؤسسات المالية ونشرها.

فتكون الكشوف المالية الخاصة وبمقتضى هذا النظام يجب على المؤسسات الخاضعة الالتزام بنشر خمسة كشوف مالية بالإضافة إلى ملحق يتضمن الطرق والقواعد المحاسبية المعتمدة وهي كما يلي :

الميزانية :تعتبر الميزانية الحركة العاكسة للمركز المالي للبنك لذا فهي تجمع الأصول و الخصوم من حيث الطبيعة وتقدمها في ترتيب موافق لسيولتها و استحقاقاتها النسبية و تأخذ ضمن الجدول معلومات السنة الحالية و السنة السابقة للمقارنة كما انه يجب مراعاة في قائمة الميزانية ما يلي : [1]

1 –جانب الأصول :

–وضعية سندات الخزينة تجاه البنك المركزي .

–مبالغ سندات الخزينة و الآثار الأخرى الممكن تثبتها تجاه البنك المركزي .

[1] – نظام رقم 09 – 05 متضمن إعداد الكشوف المالية للبنوك و المؤسسات المالية و نشرها ، بتاريخ 29 ديسمبر 2009 ، العدد 76 ، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية : ص20 ،22 .

-سندات الدولة و سندات أخرى ممتلكة بعنوان التوظيف .

-التوظيفات لدى البنوك الأخرى ، القروض و التسبيقات الممنوحة للبنوك الأخرى .

-التوظيف النقدية الأخرى .

-سندات التوظيف.

2 -جانب الخصوم :

-الودائع المستلمة من البنوك الأخرى .

-الودائع المستلمة الأخرى للسوق النقدي .

-المبالغ المستحقة من المودعين الآخرين .

-شهادات إثبات الودائع .

-السندات لأمر ، السفتجة ، الخصوم الأخرى .

-أموال أخرى مقترضة .

و لمزيد من التفاصيل أكثر انظر الملحق رقم (01) .

جدول حسابات النتائج :هو عبارة عن الكشف المالي ويتضمن نتائج أعمال المؤسسة من ربح أو خسارة و يتم من خلال توضيح كل العمليات المتعلقة بالأنشطة التي قامت بها المؤسسة خلال فترة المالية معينة و يطلق عليها أيضا بقائمة الدخل .[1]

و تأخذ هذه القائمة الشكل المبين في الجدول رقم 03 (نموذج جدول حسابات النتائج وفق النظام المحاسبي المالي) كما انه يجب مراعاة ظهور العناصر التالية في جدول حسابات النتائج كمايلي :

-منتوجات الفوائد و ما يشابهها .

-أعباء الفوائد و ما يشابهها .

-الأتعاب و العمولات المقبوضة .

-الأتعاب و العمولات المدفوعة.

-المنتوجات الصافية الناجمة عن التنازل عن السندات (حسب كل فئة منها) .

الأعباء و المنتوجات المتعلقة بعمليات الصرف :

-منتوجات الاستغلال الأخرى .

[1] – صرامة عبد الوحيد ، النظام المحاسبي المالي نظرة جديدة للتحليل المالي قراءة في جدول حسابات النتائج ، الملتقى الوطني الأول حول الحوكمة المحاسبية للمؤسسة واقع و تداعيات وافاق ، جامعة العربي بن مهيدي ، ام البواقي ، يومي 8 ، 7 ديسمبر 2010 : ص 7 .

-خسائر القروض و التسبيقات الممنوحة و غير القابلة للاسترداد .

-أعباء الإدارة العامة .

-أعباء الاستغلال الأخرى .

و لتفصيل أكثر انظر الملحق رقم(03) .

خارج الميزانية :هي عبارة عن قائمة مخصصة لعرض الالتزامات (التعهدات) البنكية وهذا نظرا لأهمية هذه التعهدات، و ذلك خلافا للمؤسسات الصناعية والتجارية التي تشير إلى تعهداتها في ملاحق قوائمها المالية وتصنف الالتزامات أولا حسب نوعها ممنوحة أو مستلمة، ثم حسب طبيعتها التزام بالتمويل(العملة الوطنية أو بعملات أجنبية)، التزام بالضمان والتزام على السندات. و لتفصيل أكثر انظر الملحق رقم (04) . [1]

جدول تدفقات الخزينة: هي قائمة تعرض التحصيلات النقدية ، و المدفوعات النقدية و صافي التغير في النقدية و هي تتكون من ثلاثة أنشطة (تشغيلية ، تمويلية ، استثمارية) و ذلك خلال فترة زمنية محددة بحيث تؤدي إلى تحديد رصيد النقدية .

و يجب مراعاة مايلي في جدول تدفقات الخزينة :

-أثار المعاملات دون التأثير في الخزينة .

-عدم التوافق أو تسوية(دخول ،خروج) أموال الخزينة العملياتية السابقة المتعلقة بالاستغلال .

-عرض تدفقات الخزينة المرتبطة بأنشطة الاستثمار أو التمويل كلا على حدا .

تتضمن التدفقات المتعلقة بالعمليات مع المؤسسات خاصة على :

-التحصيل و الدفع المرتبط بالحقوق عن الهيئات المالية (ما عدا العناصر المدرجة في الخزينة).

-التحصيل و الدفع المرتبط بالديون اتجاه المؤسسات المالية خارج الديون الملحقة .

تتضمن التدفقات المتعلقة بالعمليات مع الزبائن خصوصا على :

-التحصيل و الدفع المرتبط بالحقوق على الزبائن خارج الحقوق الملحقة .

تتضمن التدفقات المتعلقة بالعمليات المؤثرة في الأصول و الخصوم المالية خاصة على :

-التحصيل و الدفع المرتبط بالحقوق على الزبائن خارج الحقوق الملحقة .

-التحصيل و الدفع المرتبط بالديون اتجاه الزبائن خارج ديون الملحقة .

[1] – الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية ، القرار المؤرخ في 26 جوان 2008 الذي يحدد قوائم التقييم و المحاسبة و محتوى الكشوف المالية وعرضها و مدونة الحسابات و قواعد سيرها ، العدد 19 : ص 25 .

تتضمن التدفقات المتعلقة بالعمليات المؤثرة في الأصول و الخصوم المالية خاصة على :

-التحصيل و الدفع المرتبط بالأصول المالية المملوكة لأغراض التعامل .

-التحصيل و الدفع المرتبط بالديون الممثلة بورقة مالية .

تتضمن التدفقات المتعلقة بالأصول المالية بما فيها المساهمات على ما يأتي :

-الدفع المرتبط بالاقتناء الفروع الصافية من الخزينة المكتسبة .

-الدفع المرتبط بتنازلات الفروع الصافية من الخزينة المتنازل عنها .

-الدفع المرتبط بحصص الأرباح المقبوضة .

-الدفع المرتبط باقتناءات الأصول المالية المملوكة حتى تاريخ الاستحقاق .

-التحصيل المرتبط بتنازلات المالية المملوكة حتى تاريخ الاستحقاق.

-التحصيل المرتبط باكتساب الأصول المالية المتاحة للبيع .

-التحصيل المرتبط بتنازلات الأصول المالية المتاحة للبيع .

-التحصيل المرتبط بالفوائد المقبوضة خارج الفوائد المنتظرة التي لم يحن اجل استحقاقها .

تتضمن التدفقات المتعلقة بالعقارات الموظفة خاصة على :

-الدفع المرتبط باقتناء العقارات الموظفة .

-التحصيل المرتبط بتنازلات العقارات الموظفة .

تتضمن التدفقات المتعلقة بالأصول الثابتة المادية و غير مادية خاصة على :

-الدفع المرتبط باقتناء الأصول الثابتة المادية و غير مادية .

-التحصيل المرتبط باقتناء الأصول الثابتة المادية و غير مادية .

تتضمن التدفقات المتأتية أو الموجهة للمساهمين خصوصا على :

-التحصيل المرتبط بإصدارات أدوات رؤوس الأموال .

-التحصيل المرتبط بالتنازلات أدوات رؤوس الأموال .

-الدفع المرتبط بحصص الأرباح المدفوعة .

-الدفع المرتبط بالعوائد الأخرى غير تلك التي يمكن ربطها بالنشاط العملياتي أو الاستثماري .

تتضمن التدفقات الصافية الأخرى المتأتية من أنشطة التمويل خاصة على :

-التحصيل المرتبط بنواتج إصدارات الاقتراضات و الديون الممثلة بورقة مالية بما فيها الأوراق المالية لسوق مابين البنوك و أوراق الحقوق القابلة للتفاوض المتعلقة بنشاطات التمويل .

-الدفع المرتبط بتسديدات الاقتراضات و الديون الممثلة بورقة مالية ، بما فيها الأوراق المالية لسوق مابين البنوك و أوراق الحقوق القابلة للتفاوض المتعلقة بنشاطات التمويل .

-التحصيل المرتبط بنواتج إصدارات الديون المشروطة .

-الدفع المرتبط بتسديدات الديون التابعة .

-الدفع المرتبط بالفوائد المدفوعة خارج المنتظرة التي لم تحن اجل استحقاقها .

و لتفصيل أكثر انظر الملحق رقم (05) . [1]

جدول تغير في الأموال الخاصة :يعبر جدول رؤوس الأموال الخاصة عن تحليل الحركات التي أثرت في كل عنصر من العناصر التي تتألف منها رؤوس الأموال الخاصة للمؤسسة خلال السنة المالية.

ويراعي في قائمة التغير في الأموال الخاصة ظهور الحركات المرتبطة بمايلي :

- النتيجة الصافية للسنة المالية الأساسية المسجل تأثيرها مباشرة كرؤوس الأموال الخاصة ؛
- المنتجات والأعباء الأخرى المسجلة مباشرة في رؤوس الأموال الخاصة ضمن إطار تصحيح أخطاء هامة؛
- عمليات الرسملة (الارتفاع،الانخفاض،التسديد....).
- توزيع النتيجة والتخصيصات المقررة خلال السنة المالية.

و لتفصيل أكثر انظر الملحق رقم(06) .

الملاحق :يتضمن ملحق الكشوفات المالية معلومات سردية و ملاحظات ذات أهمية تفيد في فهم العمليات الواردة في الكشوف المالية، وهذه المعلومات تخص النقاط التالية:

- القواعد والطرق المحاسبية المعتمدة لمسك المحاسبة و إعداد الكشوف المالية؛
- مكملات المعلومات الضرورية للفهم الجيد للكشوف المالية؛
- المعلومات التي تخص المؤسسات المشاركة والمعاملات التي تمت مع هذه المؤسسات المشاركة و المعاملات التي تمت مع هذه المؤسسات ؛
- المعلومات ذات الطابع العام أو التي تخص بعض العمليات الخاصة الضرورية للحصول على صورة وفية[2].

[1] – نظام رقم 09 – 05 متضمن إعداد الكشوف المالية للبنوك و المؤسسات المالية و نشرها ، مرجع سابق ذكره : ص 30 .

[2] – الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية ، القرار المؤرخ في 26 جوان 2008 ، مرجع سابق ذكره : ص 26 ، 27 .

المبحث الثالث : الدراسات السابقة

في سياق توجهنا إلى البحث في موضوع له علاقة بتقييم الممارسات المحاسبية في البنوك التجارية سعينا إلى الحصول والإطلاع على أكبر قدر ممكن من الأعمال والدراسات البحثية التي تناولت الموضوع بأي شكل من الأشكال.

المطلب الأول : الدراسات السابقة لموضوع الدراسة

سنحاول في هذا المطلب عرض لأهم الدراسات السابقة العربية التي كانت لها علاقة بالموضوع محل الدراسة .

الفرع الأول : دراسات سابقة باللغة العربية

❖ دراسة بلعباس ماريا 2013- 2014 :

الدراسة عبارة عن مذكرة تخرج ماستر بجامعة قاصدي مرباح – ورقلة بعنوان " تطبيق النظام المحاسبي المالي في البنوك التجارية " دراسة ميدانية لعينة من البنوك التجارية لمدينة – ورقلة .

تطرقت الدراسة إلى معرفة مدى تطبيق النظام المحاسبي المالي في البنوك التجارية وهذا بهدف معرفة مدى تأهيل البنوك التجارية الجزائرية للعمل وفق المعايير المحاسبية الدولية من خلال معالجة الإشكالية المطروحة ، بحيث استخدمت الباحثة المنهج الوصفي في القسم النظري كما تم الاعتماد على المنهج دراسة الحالة من خلال الاعتماد على طريقة الاستبيان.

وقد توصلت الباحثة من خلال تحليلها لهذه الدراسة إلى مجموعة من التوصيات نذكر منها :

- الارتقاء بكفاءة الممارسات المحاسبية على مستوى البنوك التجارية إلى المستوى المطلوب في ظل تطبيق النظام المحاسبي المالي .
- العمل على التحديث المستمر للنظام المحاسبي المالي المصرفي و مواكبة التغيرات و التطورات الدولية .[1]

❖ دراسة عبد المالك عايشي 2012- 2013

الدراسة عبارة مذكرة تخرج ماستر بجامعة قاصدي مرباح – ورقلة بعنوان " دراسة تحليلية لتطبيق النظام المحاسبي المالي في البنوك " دراسة ميدانية لعينة من البنوك التجارية الجزائرية لمنطقتي ورقلة و غرداية ".

[1] –بلعباس ماريا :" تطبيق النظام المحاسبي المالي في البنوك التجارية " مذكرة ماستر ، جامعة قاصي مرباح ، ورقلة ، 2013-2014

تمحور موضوع الدراسة حول دراسة تحليلية لتطبيق النظام المحاسبي المالي في البنوك بحيث قام الباحث الإجابة على الإشكالية المتمثلة في ما مدى تطبيق النظام المحاسبي المالي في البنوك ، و هل يمكن تطبيق المعايير المحاسبية الدولية في البنوك ، بحيث استخدم الباحث المنهج الوصفي من خلال وصف النظام المحاسبي المالي و النظام المحاسبي المالي البنكي و المخطط المحاسبي البنكي و المنهج التحليلي من خلال دراسة حالة مجموعة من البنوك التجارية في منطقتي ورقلة وغرداية .

و لقد توصل الباحث من خلال تحليله لهذه الدراسة إلى مجموعة من النتائج نذكر أهمها :

- يسمح النظام المحاسبي المالي بتوفير معلومات محاسبية منسجمة .
- من ايجابيات الممارسة المحاسبية تطبيق الجزائر للمعايير المحاسبية الدولية .
- يؤدي تطبيق المعايير المحاسبية الدولية إلى تسهيل العمل المحاسبي البنكي .[1]

❖ دراسة مسعود رواي 2012-2013

الدراسة عبارة عن مذكرة تخرج ماستر بجامعة قاصدي مرباح – ورقلة بعنوان " أهمية الإفصاح المحاسبي في القوائم المالية البنكية في ظل النظام المحاسبي المالي " " دراسة ميدانية لعينة من البنوك التجارية في ولاية ورقلة ".

تطرقت الدراسة إلى الإجابة على الإشكالية المتمثلة في ما مدى استجابة القوائم المالية البنكية لمتطلبات الإفصاح المحاسبي في ظل النظام المحاسبي المالي و كذا توضيح أهمية الإفصاح المحاسبي في القوائم المالية البنكية بهدف التعرف على كيفية تحسين جودة القوائم المالية و الوصول إلى المستوى المطلوب من الإفصاح عن المعلومات الواجبة نشرها في القوائم المالية للبنوك وفق النظام المحاسبي المالي المستمد من المعايير المحاسبية ، حيث تم استخدام المنهج الوصفي فيما يتعلق بالجانب النظري و منهج دراسة الحالة للبنوك التجارية العاملة في ولاية ورقلة ، حاسي مسعود و تقرت ، وقد تم استخدام تقنية الاستبيان و المقابلة الشخصية .

[1] – عبد المالك عايشي : " دراسة تحليلية لتطبيق النظام المحاسبي المالي في البنوك " مذكرة ماستر ، جامعة قاصدي مرباح ، ورقلة .

الفرع الثاني : دراسات السابقة باللغة الأجنبية

- دراسة **Shamim Hossain And Abdul Alim Baser** و التي عنوانها :

" Compliance Of IAS-30 :A Case Study On The Specialized Banks Of Bangladesh ,2011".

الدراسة عبارة عن مقال بعنوان **مدى الخضوع ل30 –IAS دراسة حالة بنوك بنغلاديش المتخصصة** بحيث حاول الباحثان من خلال هذا المقال التدقيق في المعايير المحاسبية الدولية الخاصة بالبنوك و معرفة مدى تطبيق البنوك في بنغلادش للمعايير المحاسبية الدولية و كذلك د رجة الانحراف عن تطبيق المعيار ، و لمعرفة مدى تطبيق هذه البنوك للمعايير المحاسبية الدولية قام الباحثان بإجراء دراسة في التقارير المالية لعينة من البنوك في بنغلاديش وخلصا إلى أن طبيعة العمليات في القطاع البنكي مختلفة عنها في المؤسسات الأخرى و أن المعيار المحاسبي الدولي رقم 30 يناسب تلك العمليات بالرغم من إبطال هذا المعيار و استبداله بمعيار الإبلاغ المالي رقم 07 ، من هنا فإن تطبيق المعيار المحاسبي 30 في بنغلاديش لا يزال مهما . [1]

- دراسة **CHRISTOPHER HOSSFELD** و التي عنوانها :

"l'appliction des normes IAS par les banques l'exemple des banques allemandes "

مجلة " le contrôle et l'audit " فرنسا ماي 2002 :

ركز المقال في بدايته على مشاكل التوحيد المحاسبي في الاتحاد الاروبي ، و أوضح أن الهدف الرئيسي من المعايير المحاسبية الدولية هو توحيد الأنظمة و الإجراءات لما لها من فوائد عديدة كجعل البيانات قابلة للقراءة و الفهم إلا أن عملية التوحيد هذه تعاني من العديد من الصعوبات الناجمة عن الاختلافات الكثيرة كالتطور الصناعي و فروقات التضخم ، و اختلاف وسائل تمويل المؤسسات ، كما يعتبر من أهم المعوقات هو عدم تخلي البلدان عن خصوصياتها الوطنية هذه الاختلافات جعلت معايير المحاسبة تختلف من بلد لأخر ، حيث أهم إشكال لهذه الورقة هو إلى أي مدى تستخدم البنوك الألمانية المعايير المحاسبية الدولية .و عرض هذا المقال جهود مجلس المعايير المحاسبية الدولية فيما يتعلق بالبنوك كالمعيار الدولي رقم 30 الإفصاح في البيانات المالية للبنوك و المؤسسات المالية المماثلة ، و يختص هذا المعيار فقط بالعرض (الميزانية ، جدول حسابات النتائج ، جدول تدفقات الخزينة) المعيار IAS39 الأدوات المالية القياس

[1]- Shamim Hossain And Abdul Alim Baser:" Compliance Of IAS-30 : A Case Study On The Specialized Banks Of Bangladesh,2011".

والاعتراف و بعض المعايير الأخرى التي تطبق على البنوك كالمعايير (IAS 21 , IAS 17 , IAS 12 , IAS7 , IAS 32 , IAS 25) و بعد عرض نموذج للميزانية و جدول حسابات النتائج و جدول تدفقات الخزينة لإحدى البنوك في ظل معايير المحاسبية الدولية تم التوصل إلى أن المعايير المحاسبية لا تنص على نماذج معيارية في الميزانية و جدول حسابات النتائج و جدول تدفقات الخزينة ، حيث هي تحدد الحد الأدنى من المعلومات الواجب عرضها في هذه الثلاث قوائم و هذا يعطي حرية نوعا ما للبنوك و تعتبر البنوك الألمانية مستخدمة للمعايير المحاسبية الدولية ومتوافقة معها في درجة العرض و خاصة التناقض في الميزانية و جدول تدفقات الخزينة ، خاصة جدول تدفقات الخزينة ، إلا انه في ظل غياب نموذج للمعايير المحاسبية الدولية ، البنوك الألمانية تطبق المعايير المحاسبية الألمانية (DRS 2-10) ،في بعض التعاريف المهمة (السندات و الأسهم ، المصالح) و بالتالي فالبنوك الألمانية تستخدم الخصوصية الوطنية إذا التعاريف المفقودة في المعايير المحاسبية الدولية يؤدي بالبنوك الألمانية إلى الرجوع إلى المعايير الألمانية .[1]

- دراسة ZINI HIBA IMANE و التي عنوانها :

IMPACTE DE NORME COMTABLES INTERNATIONALES IAS / IFRS SUR LES BANQUES EN ALGERIE ,THESE MAGISTERE,ECOLE SUPERIEUR DE COMMERCE , ALGERIE, 2009.

تهدف الدراسة إلى توضيح طريقة تطبيق المعايير المحاسبية الدولية بشكل عام ضمن المؤسسات التجارية و الصناعية من جهة و البنوك و المؤسسات المالية من جهة ثانية ، و دراسة اثر هذا التطبيق لهذه المعايير على البنوك الجزائرية مع التوافق مع معايير لجنة بازل 2 ، و عرض كل من التجربة الأمريكية و الأوروبية في تطبيق المعيار المحاسبي الدولي 39 الأدوات المالية : الإفصاح و العرض.[2]

المطلب الثاني: أهم مايميز الدراسة الحالية

الفرع الأول : أوجه الشبه بين الدراسة الحالية و الدراسة السابقة

جاءت الدراسة الحالية متممة لما سبق من الدراسات ، بحيث تناولت العديد من الدراسات موضوع " تطبيق النظام المحاسبي المالي المصرفي في البنوك التجارية الجزائرية " و ذلك من عدة جوانب ، فقد أجريت دراسات و بحوث

[1]- CHRISTOPHER HOSSFELD " l'appliction des normes IAS par les banques l'exemple des banques allemandes" .
[2]- ZINI HIBA IMANE IMPACTE DE NORME COMTABLES INTERNATIONALES IAS / IFRS SUR LES BANQUES EN ALGERIE THESE MAGISTERE . ECOLE SUPERIEUR DE COMMERCE , ALGERIE, 2009.

عديدة تناولت متغيرات هذه الدراسة و أبعادها المختلفة ، و تفاوتت في أهدافها و متغيراتها و الفئات المستهدفة و البيئات التي أجريت فيها .

فنجد أن هذه الدراسة اتفقت مع الدراسات الوطنية لمسعود رواي وبلعباس ماريا و عبد المالك عايشي من حيث عينة الدراسة التي تناولت البنوك التجارية لولاية ورقلة .

كما نجد أن الدراسة الحالية اتفقت مع الدراسات الأجنبية:

(Shamim Hossain And Abdul Alim Baser , CHRISTOPHER HOSSFELD, ZINI HIBA IMANE) .

وفي أن التوحيد النظام المحاسبي البنكي سهل من علية الفهم و القراءة البيانات المحاسبية في البنوك التجارية .

الفرع الثاني : أوجه الاختلاف بين الدراسة الحالية و الدراسة السابقة

نرى الاختلاف بين الدراسة الحالية و الدراسات السابقة من حيث الأهداف بحيث تهدف الدراسة الحالية إلى اكتساب معلومات جديدة فيما يخص المحاسبة البنكية من وجهة نظر النظام المحاسبي المالي؛ ومعرفة مدى تأهيل البنوك الجزائرية للعمل وفق المعايير المحاسبية الدولية؛

و السعي إلى إعطاء صورة واضحة و بسيطة حول مخرجات النظام المحاسبي المالي في البنوك و المتمثلة في القوائم المالية وفق النظام المحاسبي المالي.

خلاصة الفصل الأول:

في نهاية هذا الفصل نستطيع أن نقول أن النظام المحاسبي المالي و النظام المحاسبي البنكي لهما دورا فعالا في تنظيم المحاسبة على مستوى البنوك التجارية ،كون البنوك التجارية تلعب دورا هاما في المجال الاقتصادي بالخصوص هكذا أصبح لدينا تصورا واضحا إلى حد ما عن الجانب النظري ، بعد ذلك حاولنا أن نوسع مداركنا حول الموضوع فتعرضنا في المبحث الثاني لدراسات السابقة.

بعد أن تزودنا بالعدة النظرية نستطيع أن ننطلق في الدراسة الميدانية، وهو ما سنتناوله في الفصل الثاني.

الفصل الثاني

الدراسة الميدانية

تمهيـــــد:

بعد أن تطرقنا في الفصل الأول للأدبيات النظرية لموضوع الدراسة ،كما تناولنا أهم الدراسات السابقة حول الموضوع وإبراز موقع دراستنا الحالية من هذه الدراسات، سنحاول في هذا الفصل إسقاط الجانب النظري على أرض الواقع لمعرفة وجهة نظر عدد من العمال في حقل المحاسبة البنكية ، وقد قمنا بدراستنا الميدانية من خلال توزيع استمارة استبيان تحتوي على أسئلة مندرجة تحت محاور محددة في الأصل إجابات عن التساؤلات الموضوعة ومحاولة منا لإثبات أو نفي فرضيات الدراسة.

وعليه قمنا بتقسيم هذا الفصل إلى مبحثين كالتالي:

- **المبحث الأول**: الطريقة والأدوات المتبعة في الدراسة الميدانية.
- **المبحث الثاني**: عرض نتائج الدراسة الميدانية ومناقشها.

المبحث الأول: طريقة وأدوات المستخدمة في الدراسة

سنتناول في هذا المبحث كيفية انجاز الدراسة الميدانية أي توضيح طريقة اختيار مجتمع الدراسة وعينته و تحديد المتغيرات وكيفية قياسها ، طريقة جمع المعطيات والأدوات المستخدمة في الجمع، والأدوات الإحصائية المستخدمة في تحليل البيانات واختبار الفرضيات.

المطلب الأول: طريقة المستخدمة في الدراسة

يتضمن هذا المطلب الطريقة المتبعة في هذه الدراسة من خلال التعريف بمجتمع الدراسة والعينة المدروسة نقوم بتحديد المتغيرات وطريقة قياسها وجمعها.

الفرع الأول: منهجية الدراسة

تحتوي هذه الدراسة على جانبين جانب مخصص للأدبيات النظرية مبني على مجموعة من الآراء و الأفكار ذات الصلة بموضوع المحاسبة البنكية بحيث تم إتباع المنهج الوصفي عند عرض لتلك البيانات و المعلومات، أما الجانب التطبيقي فقد تم فيه إتباع المنهج التحليلي في تحليل نتائج الدراسة الميدانية التي تهدف إلى معرفة ما مدى فعالية الممارسات المحاسبية في البنوك التجارية .

الفرع الثاني: مصادر جمع البيانات

اعتمدنا في الدراسة الميدانية على مصدرين للبيانات أساسين حيث قمنا بجمعها من خلال المصادر الأولية والمصادر الثانوية والتي لها علاقة بموضوع الدراسة وتمثلت فيما يلي:

1/ البيانات الأولية: لتحقيق أهداف الدراسة تم الاعتماد في عملية جمع البيانات الأولية من خلال أداة قياسية ألا و هي الاستبيان ، و التي صممت لاستطلاع آراء أفراد عينة الدراسة حيث تم صياغة فقراتها بالاستناد على الأدبيات النظرية للدراسة .

2/ البيانات الثانوية: تمثلت المصادر الثانوية للدراسة في مجموعة المقالات العلمية والمنشورات والبحوث الجامعية إضافة إلى الرسائل الجامعية المنشورة و الغير منشورة و كذا القوانين و مراسيم التنظيمية ، و إلى جميع المصادر المتاحة عبر شبكة الانترنت .

الفرع الثالث : مجتمع الدراسة و عينتها

1/ مجتمع الدراسة: يتحدد مجتمع هذه الدراسة الميدانية في مستخدمي المعلومة المالية ويتكون من البنوك التجارية لولاية ورقلة ، وقد شملت الدراسة الإطارات العاملة في البنوك من فئة الإطارات المحاسبية .

2/ عينة الدراسة: تم اختيار عينة الدراسة بطريقة عشوائية وقد شملت البنوك التالية:

- البنك الوطني الجزائري **BNA**
- البنك الخارجي الجزائري **BEA**

- بنك الفلاحة والتنمية الريفية **BADR**
- صندوق التوفير و الاحتياط **CNEP**

الجدول رقم (2-1) : يوضح توزيع عينة الدراسة حسب البنوك

البيان / البنك	BNA	BEA	BADR	CNEP	المجموع
الاستمارات الموزعة	14	11	10	15	50
النسبة	%28	%22	%20	%30	%100
الاستمارات المستردة	7	6	10	14	37
النسبة	%14.0	%12	%20	%28	%74
الاستمارات غير صالحة	4	2	4	00	10
النسبة	%8	%4	%8	00	%20
الاستمارات الصالحة للتحليل	3	4	6	14	27
النسبة	%6	%8	%12	%28	%54

المصدر : من إعداد الطالبة بناءا على نتائج الاستبيان

المطلب الثاني: الأدوات والإجراءات المستخدمة في الدراسة

نهدف من خلال هذا المطلب إلى توضيح الأدوات المستعملة في دراستنا الميدانية وطرق جمع البيانات والبرامج والأدوات المستعملة في المعالجة الإحصائية.

الفرع الأول: الأدوات الإحصائية و القياسية المستخدمة

لتحقيق أهداف الدراسة قمنا بتصميم استبيان لهذه الدراسة من الأدبيات السابقة المتشابهة و كذا استشارة ذوي الخبرة و الاختصاص في هذا المجال في الحقل الأكاديمي و المهني ، وقد تكون هذا الاستبيان من قسمين وهما:

I. **القسم الأول** : تختص بالبيانات و المعلومات الشخصية (الديمغرافية) التي تتعلق بأفراد العينة (الجنس ، السن المؤهل العلمي ، المؤسسة العمل ، المستوى الوظيفي ، الاقدمية في البنك)

II. **القسم الثاني** : لقد احتوى هذا الجزء على مجموعة من الفقرات بلغ عددها (21) فقرة ، حيث تم تجزأت هذا القسم إلى ثلاث محاور حيث تتعلق الفقرات (من 1 إلى 7) بالفرضية الأولى ، و الفقرات (من 1 إلى 7) بالفرضية الثانية ، و الفقرات (من 1 إلى 7) تتعلق بالفرضية الثالثة .

I. **القسم الأول**: الخصائص الديمغرافية للعينة و التي يرمز لها بالرمز S.

1 -**الجنس (S1)** :

الجدول رقم (2-2) مقياس متغير الدراسة "الجنس"

المتغير	ذكر	أنثى
الدرجة التي تقيس المتغير	1	2

المصدر : من إعداد الطالبة

2 -العمر(S2) :

الجدول رقم (2-3) مقياس متغير الدراسة "العمر"

المتغير	اقل من 30 سنة	من 30 إلى 40 سنة	من 40 إلى 50 سنة	اكبر من 50 سنة
الدرجة التي تقيس المتغير	1	2	3	4

المصدر : من إعداد الطالبة

3 -**المؤهل العلمي(S3)** :

الجدول رقم (2-4) مقياس متغير الدراسة " المؤهل العلمي "

المتغير	ليسانس	ماجستير	دكتوراه	تكوين مهني متخصص
الدرجة التي تقيس المتغير	1	2	3	4

المصدر : من إعداد الطالبة

4 -مؤسسة العمل (S4):

الجدول رقم (2-5) مقياس متغير الدراسة "مؤسسة العمل"

المتغير	BNA	BEA	CNEP	BADAR
الدرجة التي تقيس المتغير	1	2	3	4

المصدر : من إعداد الطالبة

5 -المستوى الوظيفي (S5) :

الجدول رقم (2-6) مقياس متغير الدراسة "المستوى الوظيفي"

المتغير	مدير	إطار محاسبي	إطار مالي	رئيس مصلحة	منصب آخر
الدرجة التي تقيس المتغير	1	2	3	4	5

المصدر : من إعداد الطالبة

6 -الاقدمية في البنك (S6) :

الجدول رقم (2-7) مقياس متغير الدراسة "المستوى الوظيفي"

المتغير	اقل من 5 سنوات	من 5 الى10 سنوات	أكثر من 10 سنوات
الدرجة التي تقيس المتغير	1	2	3

المصدر : من إعداد الطالبة

II.القسم الثاني: محاور الدراسة

الجدول رقم (2- 8) : مقياس متغير محاور الدراسة :

المحور الأول	A	النظام المحاسبي للبنوك التجارية	7-1
المحور الثاني	B	الإفصاح في القوائم المالية البنكية	7-1
المحور الثالث	C	واقع الممارسات المحاسبية للبنوك التجارية	7-1

المصدر : من إعداد الطالبة

و بغرض تسيير معالجة الاستبيان تم تحديد مقاييس الإجابات باستخدام مقياس "ليكرت (LIKERTSCALE)" ذي الثلاث درجات لقياس رأي أفراد عينة الدراسة بشان الأسئلة التي تضمنها الاستبيان بحيث تم تحديد مجالات الإجابة على الأسئلة و أوزان الإجابات على النحو الأتي :

الجدول (2-9) : مجالات الإجابات على أسئلة الاستبيان و الأوزان المقابلة لها :

الإجابة	غير موافق	محايد	موافق
درجة المقياس	1	2	3

المصدر : من إعداد الطالبة

الفرع الثاني : صدق و ثبات أداة الدراسة

1 -**صدق الاستبيان :**

لقد تمت صياغة أسئلة الاستبيان بمساعدة الأستاذ المؤطر المتخصص في الميدان .

2 -ثبات الاستبيان :

من اجل البرهنة على إن الاستبيان يقيس العوامل المراد قياسها و التأكد من صدقها قمنا بإجراء اختبار مدى الاتساق الداخلي لفقرات المقياس ، حيث تم تقييم تماسك المقياس بحساب ALPHA CRONBACH إذ أن هذا الأسلوب يعتمد على اتساق أداء الفرد من فقرة إلى أخرى ، و هو يشير إلى قوة الارتباط و التماسك بين فقرات المقياس إضافة إلى ذلك فان معامل ALPHA يزود بتقدير جيد للثبات و للتحقق من ثبات أداة الدراسة بهذه الطريقة طبقت معادلة CRONBACH ALPHA على درجات أفراد عينة الثبات .

و على الرغم من عدم وجود قواعد قياسية بخصوص القيم المناسبة ALPHA < لكن من الناحية التطبيقية يعد معدل $ALPHA \geq 0.60$ معقولا في البحوث المتعلقة بالإدارة و العلوم الإنسانية .

و يلاحظ من قيم ألفا كرونباخ كما هو موضح في الجدول رقم (17) بان معاملات الثبات لجميع متغيرات الدراسة كانت جيدة و هي مناسبة لأغراض الدراسة .

الجدول رقم (2-10) : يوضح قيمة معامل الثبات للاتساق الداخلي لكل متغير .

الفقرات	معامل ألفا كرونباخ
26-1	0.657

المصدر : من إعداد الطالبة

الفرع الثالث : البرامج و الأساليب المستخدمة في معالجة البيانات

1/ تختلف أساليب التحليل الإحصائي من حيث شمولها ، و عمقها ، و تعقيدها باختلاف الهدف من إجرائها و بغية الوصول إلى مؤشرات معتمدة تدعم أهداف الدراسة ، و فرضياتها فقد تم فحص البيانات و تبويبها ، وجدولتها ليسهل التعامل معها بواسطة الكمبيوتر، وتم استشارة متخصصين في الجوانب الإحصائية، معالجة البيانات لغرض اختبار نموذج الدراسة و فرضياتها حيث تم استخدام برنامج الحزم الإحصائية للعلوم الاجتماعية (SPSS) لتحليل البيانات الاستبيان و الحصول على مخرجات لجميع أسئلة الاستبيان و لمعرفة مدى موافقة أفراد الدراسة على أسئلة الاستبيان حيث تم استخدام الوسائل الإحصائية التالية :

❖المتوسط الحسابي : وهو المقياس الأوسع استخداما من مقاييس النزعة المركزية و يتم استخدامه لإجابات عينة الدراسة من اجل تحديد أهمية العبارات الواردة في الاستبيان .

❖ الانحراف المعياري : يعتبر هذا المقياس من المقاييس التشتت و يستخدم لقياس مدى تشتت الإجابات عن الوسط الحسابي للبيانات .

❖ التكرارات و النسب المئوية : و ذلك لوصف أراء العينة المبحوثة حول متغيرات الدراسة .

❖ اختبار ألفا كرونباخ : و ذلك من اجل اختبار مدى الاعتمادية على أداة جمع البيانات المستخدمة في قياس متغيرات الدراسة .

❖ تحليل التباين الأحادي (One Way Anova) للاختبار تأثيرات المتغيرات المستقلة عن المتغير التابع .

المبحث الثاني: عرض نتائج الدراسة الميدانية ومناقشتها

سنقوم في هذا المبحث باستعراض أهم النتائج التي توصلت إليها دراستنا مع تحليل هذه النتائج ومناقشتها.

المطلب الأول: عرض نتائج الدراسة الميدانية

بعد تفريغ الاستبيانات المسترجعة والصالحة للدراسة في برنامج **SPSS** من أجل الحصول على النتائج، نشرع في عرض مختلف النتائج المتحصل عليها والخاصة بعينة الدراسة.

الفرع الأول : الخصائص و السمات الشخصية للعينة

تحتوي هذه الفقرة على عرض لنتائج المتعلقة بالخصائص و السمات الشخصية (المعلومات الديمغرافية) لأفراد عينة الدراسة و تحليلها من حيث الجنس و العمر و المؤهل العلمي و المستوى الوظيفي و المؤسسة العمل و الاقدمية في العمل .

✓ **توزيع أفراد عينة الدراسة حسب متغير الجنس :**

و من خلال البيانات الظاهرة و المبينة في الجدول رقم (2-11) و التي توضح وصف متغير الجنس إن ما نسبته (73.1 %)من أفراد العينة يمثل جنس ذكور و أن ما نسبته (26.9 %) من أفراد العينة يمثل جنس الإناث، حيث نلاحظ أن نسبة الذكور اكبر من نسبة الإناث وهذا ما يفسر أن مهنة المحاسبة محتكرة من قبل الذكور .

الجدول رقم (2-11) توزيع العينة حسب الجنس

الجنس	تكرار	نسبة
ذكر	19	%73.1
أنثى	7	%26.9
مجموع	26	%100

المصدر : من إعداد الطالبة بناءا على نتائج الاستبيان

✓ **توزيع أفراد عينة الدراسة حسب متغير العمر:**

و من خلال البيانات الظاهرة و الموضحة في الجدول رقم (2-12) و التي تبين وصف لمتغير السن أن ما نسبته (23.1 %) من أفراد العينة هم تحت سن (30) سنة ، وان ما نسبة (19.2 %) من أفراد لعينة الذين سنهم ما بينهم 30 إلى 40 سنة ، و ما نسبة (38.5 %) أفراد العينة الذين أعمارهم ما بين 40 إلى 50 سنة و في الأخير كانت ما نسبته (19.2%) هم من تتراوح أعمارهم اكبر 50 سنة ، وهذا ما يفسر الاعتماد على عنصر الخبرة في البنوك عينة الدراسة و هذا ما يعكس بالإيجاب على نتائج الدراسة .

الجدول رقم (2-12) : توزيع العينة حسب متغير العمر

العمر	تكرار	النسبة
اقل من 30 سنة	6	% 23.1
من 30 إلى 40 سنة	5	% 19.2
من 40 إلى 50 سنة	10	% 38.5
اكبر من 50 سنة	5	% 19.2
المجموع	26	% 100

المصدر : من إعداد الطالبة بناءا على نتائج الاستبيان

✓ **توزيع أفراد عينة الدراسة حسب متغير المستوى الوظيفي :**

و من خلال البيانات الظاهرة و الموضحة في الجدول رقم (2- 13) و التي تبين وصف لمتغير المستوى الوظيفي أن ما نسبة (53.8 %) من أفراد العينة هم فئة من يمارسون وظائف أخرى ، بينما كان ما نسبة (19.2 %) من أفراد العينة هم فئة من يمارسون وظيفة إطار محاسبي و تليها فئة من يمارسون وظيفة رئيس مصلحة بنسبة (11.5 %) ثم فئتين المتساويتين هم من يمارسون وظيفة مدير و وظيفة إطار مالي .

الجدول رقم (2-13) : توزيع العينة حسب متغير المستوى الوظيفي

مستوى الوظيفة	تكرار	النسبة
مدير	2	% 7.7
إطار محاسبي	5	% 19.2
إطار مالي	2	% 7.7
رئيس مصلحة	3	% 11.5
منصب آخر	14	% 53.8
المجموع	26	% 100

المصدر : من إعداد الطالبة بناءا على نتائج الاستبيان

✓ **توزيع أفراد عينة الدراسة حسب متغير الاقدمية في البنك :**

و من خلال البيانات الظاهرة و الموضحة في الجدول رقم (2-14) و التي تبين وصف لمتغير الاقدمية أن ما نسبته (50%) من أفراد العينة هم الفئة التي لديهم خبرة أكثر من 10 سنوات ، بينما ما نسبة (30.8%) من أفراد العينة هم الفئة التي لديهم خبرة اقل من 5 سنوات و تليها فئة من لديهم خبرة من 5 إلى 10 سنوات و هذا ما يفسر إن غالبية أفراد العينة على معرفة و دراية على عمل البنوك بشكل جيد .

الجدول رقم (2-14) : توزيع العينة حسب متغير الاقدمية في العمل

الاقدمية	تكرار	نسبة
اقل من 5 سنوات	8	% 30.8
من 5 إلى 10 سنوات	5	% 19.2
أكثر من 10 سنوات	13	% 50
المجموع	26	% 100

المصدر : من إعداد الطالبة بناءا على نتائج الاستبيان

الفرع الثاني : اختبار مقياس الاستبيان

تم تحديد مجال المتوسط الحسابي المرجح من خلال حساب المدى (1-3) ثم تقسيمه على اكبر قيمة في المقياس للحصول على طول الخلية (2/3 =0.66) ثم إضافة هذه القيمة إلى اقل قيمة في المقياس وهي (1) وذلك لتحديد الحد الأدنى لهذه الخلية وهكذا أصبح طول الخلايا كمايلي : (من 1 إلى 1.66 ضعيف ، و من 1.67 إلى 2.33 متوسط ، و من 2.34 إلى 3 مرتفع) و بذلك يكون توزيع الإجابات حسب الجدول الآتي:

الجدول رقم (2-15) : يوضح مجال المتوسط الحسابي لكل مستوى

مجال المتوسط الحسابي المرجح	الاتجاه	المستوى الموافق له
من 1 إلى 1.66	غير موافق	ضعيف
من 1.67 إلى 2.33	محايد	متوسط
من 2.34 إلى 3	موافق	مرتفع

المصدر : من إعداد الطالبة

الفرع الثالث : عرض نتائج محاور الاستبيان

المحور الأول : النظام المحاسبي للبنوك التجارية

جدول رقم (2– 16) : المتوسطات الحسابية و الانحرافات المعيارية للنظام المحاسبي للبنوك التجارية

العبارة	غير موافق	محايد	موافق	المتوسط المرجح	الانحراف المعياري	المستوى
	العدد	العدد	العدد			
	النسبة %	النسبة %	النسبة %			
1–النظام المحاسبي للبنوك التجارية يكون موحدا في جميع البنوك عكس المخطط المحاسبي الوطني الذي يكون مختلف في البنوك .	3	2	21	2.69	0.679	مرتفع
	11.5	7.7	80.8			
2–يتميز النظام المحاسبي للبنوك التجارية بلامركزية أي تنوع الأعمال المحاسبية .	12	5	3	1.88	0.909	متوسط
	46.2	19.2	34.6			
3–يسعى النظام المالي الجزائري تقديم قوائم مالية ذات جودة علية	9	5	12	2.12	0.909	مرتفع
	34.6	19.2	46.2			
4–يتوافق النظام المحاسبي للبنوك التجارية الجزائرية مع الأنظمة المحاسبية الدولية.	15	3	8	1.73	0.919	متوسط
	57.7	11.5	30.8			
5–النظام المحاسبي للبنوك التجارية معني دوما بالتطورات التي تحدث على المستوى العالمي .	7	6	13	2.23	0.863	متوسط
	26.9	23.1	50			
6–يمكن اعتبار مخرجات النظام المحاسبي البنكي أداة لتقييم البنوك.	2	5	18	2.77	0.908	مرتفع
	7.7	19.2	69.2			
7–يتميز النظام المحاسبي للبنوك التجارية بالمرونة و الدقة و الوضوح ليواجه كل التغيرات التي تحدث.	9	3	14	2.19	0.939	متوسط
	34.6	11.5	53.8			
المتوسط الحسابي و الانحراف المعياري العام				2.23	0.815	متوسط

المصدر : من إعداد الطالبة بناءا على نتائج الاستبيان

يتضح من خلال مطالعة البيانات الواردة في الجدول أعلاه إن المتوسطات الحسابية للمحور الأول قد تراوحت ما بين (2.77 – 1.73)مقارنة بمتوسطها الحسابي العام الذي بلغ(2.23)أما فيما يخص الانحرافات المعيارية لها فقد تراوحت ما بين (0.679 – 0.939) مقارنة بانحرافها المعياري العام الذي بلغ (0.875).

المحور الثاني : الإفصاح في القوائم المالية البنكية

جدول رقم (2– 17): المتوسطات الحسابية و الانحرافات المعيارية للإفصاح في القوائم المالية البنكية

العبارة	غير موافق	محايد	موافق	المتوسط المرجح	الانحراف المعياري	المستوى
	العدد	العدد	العدد			
	النسبة %	النسبة %	النسبة %			
1-يفصح البنك عن السياسات المحاسبية المتبعة و التي تزود مستخدمي القوائم المالية بفهم اكبر للأساس الذي أعدت على ضوئه القوائم المالية .	9	2	15	2.23	0.951	متوسط
	34.6	7.7	57.7			
2-إعداد التقارير الإحصائيات و البيانات المحاسبية يتم حسب احتياجات المستعملين سواء كانت جهات داخلية مثل إدارة المصرف أو جهات خارجية مثل البنك المركزي و وزارة المالية و المتعاملين أو المساهمين	5	3	18	2.50	0.812	مرتفع
	19.2	11.5	69.2			
3-تتميز القوائم المالية المعدة وفق النظام المحاسبي المالي بالشفافية .	9	4	13	2.15	0.925	متوسط
	34.6	15.4	50			
4-يتم الإفصاح عن جميع بنود عناصر الميزانية بشكل واضح و مفهوم .	5	6	15	2.38	0.804	مرتفع
	19.2	23.1	57.7			
5- يتم الإفصاح بنفس المستوى في القوائم المالية للبنوك عن الديون المشكوك فيها .	4	8	14	2.38	0.752	مرتفع
	15.4	30.8	53.8			
6-تنشر البنوك قوائمها المالية بشكل يسهل عملية المقارنة بين المعلومات الواردة بالقوائم المالية .	5	7	14	2.35	0.797	مرتفع
	19.2	26.9	53.8			
7-يتم توضيح المنهج الذي يتم إعداد القوائم المالية به بشكل مستمر .	5	7	14	2.35	0.797	مرتفع
	19.2	26.9	53.8			
المتوسط الحسابي و الانحراف المعياري العام				2.33	0.834	متوسط

المصدر : من إعداد الطالبة بناءا على نتائج الاستبيان

يتضح من خلال البيانات الواردة في الجدول أعلاه أن المتوسطات الحسابية للمحور الثاني قد تراوحت ما بين(2.50 – 2.15) مقارنة بمتوسطها الحسابي العام الذي بلغ (2.33) أما فيما يخص الانحرافات المعيارية لها فقد تراوحت ما بين (0.951 – 0.752) مقارنة بانحرافها المعياري العام الذي بلغ (0.834) .

المحور الثالث : واقع الممارسات المحاسبية للبنوك التجارية

جدول رقم (2– 18) : المتوسطات الحسابية و الانحرافات المعيارية لواقع الممارسات المحاسبية للبنوك التجارية

العبارة	غير موافق	محايد	موافق	المتوسط المرجح	الانحراف المعياري	المستوى
	العدد	العدد	العدد			
	النسبة %	النسبة %	النسبة %			
1- يتم التسجيل و إثبات قيم موجودة بالبنك و لكنها غير مملوكة له.	9	5	12	2.12	0.909	متوسط
	34.6	19.2	46.2			
2-الممارسات المحاسبية وفق النظام المحاسبي البنكي تحقق متطلبات القياس و الإفصاح .	7	6	13	2.23	0.863	متوسط
	26.9	23.1	50			
3-يوجد توافق بين النظام المحاسبي المالي البنكي مع المخطط الوطني من ناحية قواعد التسجيل و التقييم .	3	8	15	2.46	0.706	مرتفع
	11.5	30.8	57.7			
4- ساهم النظام المحاسبي المالي في تغيير طبيعة البنوك الشاملة إلى بنوك متخصصة .	6	4	16	2.38	0.852	متوسط
	23.1	15.4	61.5			
5- يتم تقييم الأصول المالية المتاحة للبيع بالقيمة العادلة .	5	6	15	2.38	0.804	متوسط
	19.2	23.1	57.7			
6- يغطي النظام المحاسبي المالي كل النقائص الموجودة في المخطط المحاسبي الوطني .	10	8	8	1.92	0.845	متوسط
	38.5	30.8	30.8			
7- النظام المحاسبي في البنوك التجارية له دور كبير في تحديد النشاطات البنكية و ذلك من خلال تحديد الأسس و المبادئ التي تحكمها .	2	5	19	2.65	0.629	مرتفع
	7.7	19.2	73.1			
المتوسط الحسابي و الانحراف المعياري العام				2.30	0.801	متوسط

المصدر : من إعداد الطالبة بناءا على نتائج الاستبيان

يتضح من خلال البيانات الواردة في الجدول أعلاه أن المتوسطات الحسابية للمحور الثاني قد تراوحت ما بين (2.65 – 1.92) مقارنة بمتوسطها الحسابي العام الذي بلغ (2.30) أما فيما يخص الانحرافات المعيارية لها فقد تراوحت ما بين (0.909 – 0.629) مقارنة بانحرافها المعياري العام الذي بلغ (0.801) .

الفرع الرابع : نتائج اختبار الفرضيات

➢ **اختبار تحليل التباين الأحادي لدراسة فروقات العاملين للممارسات المحاسبية للبنوك التجارية**

أولا : بالنسبة لمتغير الجنس :

* **الفرضية العدمية (H0)** : لا توجد علاقة بين متوسطات نظرة العاملين للممارسات المحاسبية للبنوك التجارية تبعا لمتغير الجنس .

* **الفرضية البديلة (H1)** : لا توجد علاقة بين متوسطات نظرة العاملين للممارسات المحاسبية للبنوك التجارية تبعا لمتغير الجنس .

الجدول رقم (2–19) يوضح نتيجة تحليل التباين بين متوسطات نظرة العاملين للممارسات المحاسبية للبنوك التجارية تبعا لمتغير الجنس .

مصدر التباين	مجموع المربعات	درجة الحرية	متوسط المربعات	قيمة(ف) المحسوبة	قيمة p مستوى الدلالة
بين المجموعات	0.631	1	0.631	1.879	0.183
داخل المجموعات	8.060	24	0.336	-	-
المجموع	8.692	25	-	-	-

المصدر : من إعداد الطالبة بناءا على مخرجات البرنامج الإحصائي SPSS

ثانيا : بالنسبة لمتغير العمر :

* **الفرضية العدمية (H0)** : لا توجد علاقة بين متوسطات نظرة العاملين للممارسات المحاسبية للبنوك التجارية تبعا لمتغير العمر .

* **الفرضية البديلة (H1)** : لا توجد علاقة بين متوسطات نظرة العاملين للممارسات المحاسبية للبنوك التجارية تبعا لمتغير العمر .

الجدول رقم (2-20) يوضح نتيجة تحليل التباين بين متوسطات نظرة العاملين للممارسات المحاسبية للبنوك التجارية تبعا لمتغير العمر .

مصدر التباين	مجموع المربعات	درجة الحرية	متوسط المربعات	قيمة(ف) المحسوبة	قيمة p مستوى الدلالة
بين المجموعات	0.468	3	0.156	0.418	0.742
داخل المجموعات	8.223	22	0.374	-	-
الجموع	8.692	25	-	-	-

المصدر : من إعداد الطالبة بناءا على مخرجات البرنامج الإحصائي SPSS

ثالثا : بالنسبة لمتغير المؤهل العلمي :

* **الفرضية العدمية (H0)** : لا توجد علاقة بين متوسطات نظرة العاملين للممارسات المحاسبية للبنوك التجارية تبعا لمتغير المؤهل العلمي .

* **الفرضية البديلة (H1)** : لا توجد علاقة بين متوسطات نظرة العاملين للممارسات المحاسبية للبنوك التجارية تبعا لمتغير المؤهل العلمي .

الجدول رقم (2-21) يوضح نتيجة تحليل التباين بين متوسطات نظرة العاملين للممارسات المحاسبية للبنوك التجارية تبعا لمتغير المؤهل العلمي .

مصدر التباين	مجموع المربعات	درجة الحرية	متوسط المربعات	قيمة(ف) المحسوبة	قيمة p مستوى الدلالة
بين المجموعات	0.309	3	0.155	0.424	0.659
داخل المجموعات	8.382	23	0.364	-	-
الجموع	8.692	25	-	-	-

المصدر : من إعداد الطالبة بناءا على مخرجات البرنامج الإحصائي SPSS

رابعا : المستوى الوظيفي :

* **الفرضية العدمية (H0)** : لا توجد علاقة بين متوسطات نظرة العاملين للممارسات المحاسبية للبنوك التجارية تبعا لمتغير المستوى الوظيفي .

* **الفرضية البديلة (H1)** : لا توجد علاقة بين متوسطات نظرة العاملين للممارسات المحاسبية للبنوك التجارية تبعا لمتغير المستوى الوظيفي .

الجدول رقم (2-22) يوضح نتيجة تحليل التباين بين متوسطات نظرة العاملين للممارسات المحاسبية للبنوك التجارية تبعا لمتغير المستوى الوظيفي .

مصدر التباين	مجموع المربعات	درجة الحرية	متوسط المربعات	قيمة(ف) المحسوبة	قيمة p مستوى الدلالة
بين المجموعات	3.508	4	0.877	3.552	0.023
داخل المجموعات	5.184	21	0.247	-	-
الجموع	8.692	25	-	-	-

المصدر : من إعداد الطالبة بناءا على مخرجات البرنامج الإحصائي SPSS

خامسا : الأقدمية في البنك :

* **الفرضية العدمية (H0)** : لا توجد علاقة بين متوسطات نظرة العاملين للممارسات المحاسبية للبنوك التجارية تبعا لمتغير الأقدمية في البنك .

* **الفرضية البديلة (H1)** : لا توجد علاقة بين متوسطات نظرة العاملين للممارسات المحاسبية للبنوك التجارية تبعا لمتغير الأقدمية في البنك .

الجدول رقم (2-23) يوضح نتيجة تحليل التباين بين متوسطات نظرة العاملين للممارسات المحاسبية للبنوك التجارية تبعا لمتغير الأقدمية في البنك .

مصدر التباين	مجموع المربعات	درجة الحرية	متوسط المربعات	قيمة(ف) المحسوبة	قيمة p مستوى الدلالة
بين المجموعات	0.149	2	0.074	0.200	0.820
داخل المجموعات	8.543	23	0.371	-	-
الجموع	8.692	25	-	-	-

المصدر : من إعداد الطالبة بناءا على مخرجات البرنامج الإحصائي SPSS

➢ **اختبار الفرضية الثالثة الخاصة بالعلاقة الارتباطية :**

و يمكن ذلك من خلال معامل بيرسون عند مستوى دلالة 0.05 حيث أن المتغيرات المستقلة هي (النظام المحاسبي المالي) و المتغير التابع هو (الممارسات المحاسبية في البنوك التجارية) حيث الجدول الموالي يوضح هذا الارتباط

بين المتغيرات المستقلة و المتغير التابع :

جدول رقم (2–24): يوضح العلاقة الارتباطية بين المتغيرات المستقلة و المتغير التابع

المحاور	البيان	المحور الأول	المحور الثالث
المحور الأول	ترابط بيرسون	1	0.417
	مستوى الدلالة	-	0.034
	العدد	26	26
المحور الثالث	ترابط بيرسون	0.417	1
	مستوى الدلالة	0.034	-
	العدد	26	26

دلالة الارتباط عند مستوى 0.05 (ثنائية) .

المصدر : من إعداد الطالبة بناءا على مخرجات البرنامج الإحصائي SPSS

المطلب الثاني : تحليل و مناقشة النتائج

الفرع الأول : مناقشة نتائج محاور الاستبيان

1 –يتضح من خلال مطالعة البيانات الواردة في الجدول أعلاه أن المتوسطات الحسابية للمحور الأول قد تراوحت ما بين (2.77 – 1.73) مقارنة بمتوسطها الحسابي العام الذي بلغ (2.23) أما فيما يخص الانحرافات المعيارية لها فقد تراوحت ما بين (0.939 – 0.679) مقارنة بانحرافها المعياري العام الذي بلغ (0.875).

و أن العبارة رقم (6) و التي تنص على " **يمكن اعتبار مخرجات النظام المحاسبي البنكي أداة لتقييم البنوك** " **وكذا** العبارة رقم (1) والتي تنص على " النظام المحاسبي للبنوك التجارية يكون موحدا في جميع البنوك عكس المخطط المحاسبي الوطني الذي يكون مختلف في البنوك . " هما العبارتين الأعلى بين متوسطات الإجابات وبمتوسط حسابي بلغ (2.77)و(2.69) على التوالي و انحراف معياري بلغ (0.908) و (0.679) .

بينما العبارة رقم (4) و التي تنص على" يتوافق النظام المحاسبي للبنوك التجارية الجزائرية مع الأنظمة المحاسبية الدولية. هي الأقل بين المتوسطات الإجابات لهذا المحور بمتوسط حسابي بلغ (1.73)وانحراف معياري بلغ (0.919) ومن خلال الجدول رقم (23) يتضح لنا أن متوسطات الحسابية لأغلب فقرات هذا المحور جاءت بدرجة متوسطة مما يدل على أن البنوك التجارية تستجيب للإصلاح المحاسبي بشكل غير كاف .

2 –يتضح من خلال البيانات الواردة في الجدول أعلاه أن المتوسطات الحسابية للمحور الثاني قد تراوحت ما بين (2.50 – 2.15) مقارنة بمتوسطها الحسابي العام الذي بلغ (2.33) إما فيما يخص الانحرافات المعيارية لها فقد تراوحت ما بين (0.951 – 0.752) مقارنة بانحرافها المعياري العام الذي بلغ (0.834) .

و أن العبارة رقم (2) التي تنص على " إعداد التقارير الإحصائيات و البيانات المحاسبية يتم حسب احتياجات المستعملين سواء كانت جهات داخلية مثل إدارة المصرف أو جهات خارجية مثل البنك المركزي و وزارة المالية و المتعاملين أو المساهمين " هي العبارة الأعلى بين متوسطات الإجابات و بمتوسط حسابي بلغ (2.50) و انحراف معياري بلغ (0.812) بينما العبارة رقم (3) و التي تنص على " تتميز القوائم المالية المعدة وفق النظام المحاسبي المالي بالشفافية . هي الأقل بين المتوسطات الإجابات هذا المحور بمتوسط حسابي بلغ (2.15) و انحراف معياري بلغ (0.925) و من خلال الجدول رقم (24) يتضح لنا أن المتوسطات الحسابية لأغلب فقرات هذا المحور جاءت بدرجة مرتفع مما يدل على أن البنوك التجارية من وجهة نظر عينة الدراسة تلتزم بالإفصاح المحاسبي في القوائم المالية بدرجة مرتفعة .

3 -يتضح من خلال البيانات الواردة في الجدول أعلاه أن المتوسطات الحسابية للمحور الثاني قد تراوحت ما بين (2.65 – 1.92) مقارنة بمتوسطها الحسابي العام الذي بلغ (2.30) أما فيما يخص الانحرافات المعيارية لها فقد تراوحت ما بين (0.909 – 0.629) مقارنة بانحرافها المعياري العام الذي بلغ (0.801) .

و أن العبارة رقم (07) و التي تنص على " النظام المحاسبي في البنوك التجارية له دور كبير في تحديد النشاطات البنكية و ذلك من خلال تحديد الأسس و المبادئ التي تحكمها . " هي العبارة الأعلى بين المتوسطات الإجابات وبمتوسط حسابي بلغ (2.65) و انحراف معياري بلغ (0.629) بينما العبارة رقم (06) و التي تنص على" يغطي النظام المحاسبي المالي كل النقائص الموجودة في المخطط المحاسبي الوطني . " هي الأقل بين متوسطات الإجابات هذا المحور بمتوسط حسابي بلغ (1.92) و انحراف معياري بلغ (0.845) و من خلال الجدول رقم (25) يتضح لنا أن المتوسطات الحسابية لأغلب فقرات هذا المحور جاءت بدرجة متوسط و هذا بسبب عدم فعالية النظام المحاسبي المالي في البنوك التجارية مما أدى إلى عدم فعالية التطبيق من جانب الممارسات المحاسبية في هذه البنوك . وهذا راجع إلى أسباب عدة منها ضعف التكوين و التأطير بالجزائر بالنسبة لهذا النظام وهو السبب الرئيسي .

الفرع الثاني : مناقشة نتائج اختبار فرضيات

أولا : اختبار الفرضية الرئيسية الأولى : " تستجيب البنوك التجارية الجزائرية للإصلاح المحاسبي بشكل كاف وهذا من خلال تطبيقها للنظام المحاسبي البنكي " .

من خلال النتائج المتوصل إليها في برنامج SPSS و المتمثلة في الإحصاء الوصفي لفقرات الاستبيان المتعلقة بتطبيق النظام المحاسبي في البنوك تبين أن المتوسط العام (2.23) و الانحراف المعياري العام (0.82) كما يظهر بأنه متوسط و بالتالي ترفض الفرضية السابقة و نقبل الفرضية البديلة و التي تنص على أن البنوك التجارية الجزائرية تستجيب للإصلاح المحاسبي بشكل كاف .

ثانيا : اختبار الفرضية الرئيسية الثانية : " تلتزم البنوك الجزائرية بجميع قواعد الإفصاح المحاسبي وفق ما جاء به النظام المحاسبي المالي" .

من خلال النتائج المتوصل إليها في برنامج SPSS و المتمثلة في الإحصاء الوصفي لفقرات الاستبيان المتعلقة بالإفصاح المحاسبي في البنوك التجارية تبين أن المتوسط العام (2.33) و الانحراف المعياري العام (0.83) كما يظهر بأنه متوسط و بالتالي ترفض الفرضية السابقة و نقبل الفرضية البديلة و التي تنص على أن البنوك التجارية تلتزم بالإفصاح المحاسبي في قوائمها المالية بدرجة متوسطة .

ثالثا : اختبار الفرضية الرئيسية الثالثة : " تقوم البنوك التجارية الجزائرية بالتسجيل و التقييم وفق متطلبات النظام المحاسبي المالي و النظام 09-04 المؤرخ في 23 جويلية 2009 يتضمن مخطط الحسابات البنكية قواعد المحاسبية المطبقة على البنوك و المؤسسات المالية ".

تم اختبار صحة الفرضية من خلال معامل بيرسون عند مستوى الدلالة 0.05 حيث يتضح من خلال الجدول رقم (2- 24) بان العلاقة الترابطية بين النظام المحاسبي المالي و بين الممارسات المحاسبية في البنوك التجارية (3.4%) أي هناك ارتباط ضعيف جدا ، ومدى الدقة في تقدير المتغير التابع هو (41.7 %) ، بمعنى أن (41.7%) من الممارسات المحاسبية للبنوك التجارية ترجع لتبني النظام المحاسبي المالي من طرف البنوك التجارية والنسبة المتبقية (58.3 %) ترجع لعوامل أخرى أو عوامل عشوائية أو الخطأ .

❖ **اختبار الفرضيات الخاصة بالفروقات الإحصائية :**

1 -**اختبار الفرضية الجزئية الأولى** : لا توجد فروق ذات إحصائية عند مستوى الدلالة (α=0.05) بين متوسطات إجابات العمال تبعا للجنس ، لاختبار صحة الفرضية نستخدم تحليل التباين الأحادي لتحديد العلاقة بين الممارسات المحاسبية و الجنس .

فمن خلال الجدول رقم (2- 19) : تظهر النتيجة تحليل التباين لمتغير الجنس و التي تحدد من خلال اختبار الإحصائية (F) حيث يتم رفض فرضية العدم إذا كانت قيمة F المحسوبة اكبر من القيمة الجدولية ، بمعنى قيمة Sig اقل من 0.05 ، و هنا تظهر نتيجة تحليل التباين تبعا لمتغير الجنس بناءا على قيمة Sig وهي 0.183 وهي اكبر من 0.05 و بالتالي تقبل الفرضية العدم،ومنه جنس المستجوبين لا يؤثر على الممارسات المحاسبية في البنوك التجارية .

2 -**اختبار الفرضية الجزئية الثانية** : لا توجد فروق ذات إحصائية عند مستوى الدلالة (α=0.05) بين متوسطات إجابات العمال تبعا للعمر ، لاختبار صحة الفرضية نستخدم تحليل التباين الأحادي لتحديد العلاقة بين الممارسات المحاسبية و العمر .

فمن خلال الجدول رقم (2- 20) : تظهر النتيجة تحليل التباين تبعا لمتغير العمر ، بناءا على قيمة Sig وهي 0.742 وهي اكبر من 0.05 و بالتالي تقبل الفرضية العدم، ومنه عمر المستجوبين لا يؤثر على الممارسات المحاسبية في البنوك التجارية .

1 -**اختبار الفرضية الجزئية الثالثة** : لا توجد فروق ذات إحصائية عند مستوى الدلالة (α=0.05)بين متوسطات إجابات العمال تبعا للمؤهل العلمي ، لاختبار صحة الفرضية نستخدم تحليل التباين الأحادي لتحديد العلاقة بين الممارسات المحاسبية و المؤهل العلمي .

فمن خلال الجدول رقم (2- 21) : تظهر النتيجة تحليل التباين تبعا لمتغير المؤهل ، بناءا على قيمة Sig وهي 0.659 وهي اكبر من 0.05 و بالتالي تقبل الفرضية العدم، ومنه المؤهل العلمي للمستجوبين لا يؤثر على الممارسات المحاسبية في البنوك التجارية .

2 -**اختبار الفرضية الجزئية الرابعة** : لا توجد فروق ذات إحصائية عند مستوى الدلالة (α=0.05)بين متوسطات إجابات العمال تبعا للمستوى الوظيفي ، لاختبار صحة الفرضية نستخدم تحليل التباين الأحادي لتحديد العلاقة بين الممارسات المحاسبية و المستوى الوظيفي .

فمن خلال الجدول رقم (2- 22) : تظهر النتيجة تحليل التباين تبعا لمتغير المستوى الوظيفي ، بناءا على قيمة Sig وهي 0.023 وهي اصغر من 0.05 و بالتالي ترفض الفرضية العدم، و تقبل الفرضية البديلة ومنه المستوى الوظيفي للمستجوبين يؤثر على الممارسات المحاسبية في البنوك التجارية .

3 -**اختبار الفرضية الجزئية الخامسة** : لا توجد فروق ذات إحصائية عند مستوى الدلالة (α=0.05) بين متوسطات إجابات العمال تبعا للاقدمية في البنك ، لاختبار صحة الفرضية نستخدم تحليل التباين الأحادي لتحديد العلاقة بين الممارسات المحاسبية و الاقدمية في البنك .

فمن خلال الجدول رقم (2- 23) : تظهر النتيجة تحليل التباين تبعا لمتغير الاقدمية في البنك ، بناءا على قيمة Sig وهي 0.820وهي اكبر من 0.05 و بالتالي تقبل الفرضية العدم، ومنه الاقدمية في البنك بالنسبة للمستجوبين لا يؤثر على الممارسات المحاسبية في البنوك التجارية .

خلاصة الفصل:

بعد ما تعرضنا في الفصل الأول إلى الجانب النظري حاولنا و من خلال هذا الفصل إسقاطه على الجانب التطبيقي و ذلك من خلال عينة من البنوك التجارية العاملة بدينة ورقلة و قصد الاطلاع أكثر على العمل المحاسبي للبنوك التجارية ، تم الاستعانة بالاستبيان كأداة أساسية خصصناها لمعرفة أراء أفراد العينة حول أثر مدى فعالية الممارسات المحاسبية في البنوك التجارية الجزائرية وفق النظام المحاسبي المالي .

وقد توصلت الطالبة من خلال الدراسة الميدانية إلى مجموعة من النتائج كانت أهمها أن النظام المحاسبي المالي في هذه البنوك لكن دون وجود أثر على الممارسات المحاسبية وهذا ما يفسر عدم فعالية النظام من جانب الممارسات المحاسبية حسب رأي أفراد عينة الدراسة وهذا راجع إلى ضعف التكوين والتأطير بالإضافة إلى صعوبات المحيط المحاسبي .

خاتمة

تضمن موضوع البحث تقييم الممارسات المحاسبية للبنوك التجارية و من خلاله حاولنا معالجة الإشكالية العامة،وحرصا على تحقيق أهدا ف الدراسة تم تقسيم الدراسة إلى فصلين ، تناولنا في الفصل الأول الأدبيات النظرية والدراسات السابقة ، بينما في الفصل الثاني فتناولنا فيه الدراسة الميدانية لعينة من البنوك التجارية من خلال استبيان موجه لمجموعة من العمال في المجال المحاسبة البنكية متكونين من إطارات ماليين و محاسبين و كذلك مسؤولي الإدارة .

فمن خلال هذه الخلاصة سنتناول ما تم التوصل إليه من الاستنتاجات وكذا اقتراح مجموعة من التوصيات التي نراها ضرورية لتفعيل النظام المحاسبي المالي في البنوك التجارية لتحسين واقع الممارسات المحاسبية ، بالإضافة إلى اقتراح بعض المواضيع في شكل آفاق لمواصلة البحث .

*النتائج و التوصيات :

- النتائج المتوصل إليها :

الفرضية الرئيسية الأولى : " تستجيب البنوك التجارية الجزائرية للإصلاح المحاسبي بشكل كاف وهذا من خلال تطبيقها للنظام المحاسبي البنكي " وهي فرضية صحيحة وهذا من خلال :

*إعتبار مخرجات النظام المحاسبي البنكي أداة لتقييم البنوك .

*توحيد النظام المحاسبي البنكي في جميع البنوك .

اختبار الفرضية الرئيسية الثانية : " تلتزم البنوك الجزائرية بجميع قواعد الإفصاح المحاسبي وفق ما جاء به النظام المحاسبي المالي" . وهي فرضية صحيحة وهذا من خلال :

*اعداد التقارير الاحصائية و البيانات المحاسبية يتم حسب احتياجات المستعملين .

*التزام البنوك بالنظام المحاسبي المالي الذي اعد وفق المعايير المحاسبية التي تنص على الافصاح المحاسبي هذا ماجعل البنوك الالتزام بتطبيق الافصاح المحاسبي في قوائمها المالية .

اختبار الفرضية الرئيسية الثالثة : " تقوم البنوك التجارية الجزائرية بالتسجيل و التقييم وفق متطلبات النظام المحاسبي المالي و النظام 09-04 المؤرخ في 23 جويلية 2009 يتضمن مخطط الحسابات البنكية قواعد المحاسبية المطبقة على البنوك و المؤسسات المالية " وهي فرضية خاطئة وهذا من خلال :

* ضعف التكوين و التأطير بالجزائر بالنسبة لهذا النظام وهو السبب الرئيسي .

*الصعوبة التعود على الممارسات المحاسبية في ظل النظام المحاسبي المالي بسبب صعوبة تغيير العادات والاعراف المحاسبية التي كانت سائدة في المخطط المحاسبي السابق .

و في الأخير يمكن القول أن الممارسات المحاسبية على مستوى تعتبر غير فعالة و هذا من وجهة نظر أفراد عينة الدراسة .

– التوصيات :

*تشجيع البحث العلمي و مساعدة الباحثين بإعطائهم المعلومات و البيانات المالية المتوفرة في تطبيق النظام المحاسبي و الجزائر .

*خلق برامج تدريبية و تكوين العاملين في القطاع البنكي في النظام المحاسبي البنكي كونه على الأقل الوسيلة التي يستمد منها مستخدمو القوائم .

*إعطاء وقت للبنوك حتى تتكيف و تتأقلم مع النظام المحاسبي المالي بسب تعقد العمليات البنكية .

– آفاق البحث :

نقترح لمن أراد الدراسة و البحث في هذا المجال المواضيع الآتية :

- ✓ محاسبة القطاع البنكي من وجهة نظر المعايير المحاسبية الدولية .
- ✓ المعالجة المحاسبية للعمليات البنكية من وجهة نظر النظام المحاسبي المالي .
- ✓ إعادة دراسة الموضوع مع توسيع الدراسة التطبيقية لتشمل عدة ولايات .

المصادر والمراجع

قائمة المراجع:

I. باللغة العربية :

أولا : الكتب :

1 -محمد بوتين :" **المحاسبة العامة للمؤسسة** "، ديوان المطبوعات الجامعية الجزائر 2003 .

2 -فائق شقير و عاطف الأخرس ، عبد الرحمن سالم : "**محاسبة البنوك** "،الطبعة الثانية،دار المسيرة ،عمان (الأردن).

3 -عبد الحكيم كرجة ، "**محاسبة البنوك**" ، دار الصفاء للنشر و التوزيع ، الأردن ، 2000 .

4 -جعفر عبد الإله نعمه : " **النظم المحاسبية في البنوك و شركات التأمين** "، الطبعة الأولى،دار المناهج،عمان ، الأردن.

5 -محمد جمال علي هلال ، عبد الرزاق شحادة ،" **محاسبة المنشات المالية (البنوك التجارية و شركات التامين)** "، دار الناهج ، عمان ،الأردن ، 2007 .

ثانيا : الرسائل الجامعية :

6 -بكاري جليلة بعنوان : " **القوائم المالية البنكية في ظل النظام المحاسبي المالي** " ، مذكرة ماستر جامعة قاصدي مرباح ورقلة.

7 -بلعباس ماريا بعنوان : " **تطبيق النظام المحاسبي المالي في البنوك التجارية** "، دراسة ميدانية لعينة من البنوك التجارية لمدينة ورقلة ، 2013-2014 .

8 -بن أفرخ زوينة بعنوان : " **المخطط المحاسبي البنكي بين المرجعية النظرية و تحديات** "، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية ، جامعة فرحات عباس ، سطيف ، 2013-2014.

9 -حاج محمد فتاح بعنوان : "**دراسة المخطط المحاسبي للبنوك و المؤسسات المالية النقدية ومدى تطبيقه** "، حالة صندوق الوطني للتوفير و الاحتياط ، مذكرة ماجستير ، جامعة الجزائر 2000.

10 -مسعود رواي الدراسة بعنوان : " **أهمية الإفصاح المحاسبي في القوائم المالية البنكية في ظل النظام المحاسبي المالي** " دراسة ميدانية لعينة من البنوك التجارية في ولاية ورقلة ، مذكرة تخرج ماستر بجامعة قاصدي مرباح – ورقلة 2012 – 2013 .

11 -عبد المالك عايشي بعنوان : "**دراسة تحليلية لتطبيق النظام المحاسبي المالي في البنوك** " دراسة ميدانية لعينة من البنوك التجارية الجزائرية لمنطقتي ورقلة و غرداية، مذكرة ماستر جامعة قاصدي مرباح ورقلة 2012-2013 .

12 -سليم عباسي بعنوان : "**الإفصاح المحاسبي في القوائم المالية للبنوك التجارية** " دراسة حالة بنك سوسيتي جنرال الجزائر للفترة 2008-2012 ، جامعة قاصدي مرباح ، ورقلة 2013-2014 .

13 -محمد مفاتيح :" **دور النظام المحاسبي المالي ي تحسين ملائمة المعلومة المالية** "،مذكرة ماستر،جامعة قاصدي مرباح ورقلة ، 2014 .

ثالثا : واقع تظاهرات علمية (ملتقيات) :

14 -مليكة زغيب بعنوان : " **حياة نجار النظام البنكي الجزائري تشخيص الواقع و تحديات المستقبل**" ، ملتقى حول المنظومة المصرفية الجزائرية و التحولات الاقتصادية – واقع و تحديات .

15 -صرامة عبد الوحيد بعنوان : " **النظام المحاسبي المالي نظرة جديدة للتحليل المالي قراءة في جدول حسابات النتائج** "، الملتقى الوطني الأول حول الحوكمة المحاسبية للمؤسسة واقع وتداعيات وأفاق،جامعة العربي بن مهيدي ، أم البواقي ، يومي 8 ، 7 ديسمبر 2010.

16 -إلياس قلاب ذبيح بعنوان " **محاضرات المحاسبية الخاصة (المحاسبة البنكية)** "، جامعة 8 ماي 1945 ، قالمة ، 2013 .

رابعا : الوثائق و المراسيم :

17 -الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية ، القرار المؤرخ في 26 جوان 2008 الذي يحدد قوائم التقييم والمحاسبة و محتوى الكشوف المالية و عرضها و مدونة الحسابات و قواعد سيرها ، العدد 19 .

18 -نظام رقم 09 – 05 متضمن إعداد الكشوف المالية للبنوك و المؤسسات المالية و نشرها ، بتاريخ 29 ديسمبر 2009 ، العدد 76 ، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية.

19 -النظام رقم 09- 08 المتعلق بقواعد التقييم و التسجيل المحاسبي للأدوات المالية من طرف البنوك والمؤسسات المالية ، تاريخ 25 فبراير 2010 ، العدد 14 ، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية .

20 -نظام رقم 09 – 04 المتعلق بمخطط الحسابات البنكية و القواعد المحاسبية المطبقة على البنوك والمؤسسات المالية ، تاريخ 29 ديسمبر2009 ، العدد 76 ، الجريدة الرسمية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

21 -وزارة المالية ، القرار المؤرخ الذي يحدد المخطط المحاسبي البنكي و القواعد المحاسبية المطبقة على البنوك والمؤسسات المالية ، الجريدة الرسمية للعدد 76 بتاريخ 29 ديسمبر 2009 ، الجزائر.

خامسا : المجلات :

22 -ثائر صبري محمود كاظم الغبان ، تكييف المصارف التجارية على وفق متطلبات المعايير الدولية ذات الصلة بالأدوات المالية و عرضها ، دراسة تطبيقية ، المجلة العراقية للعلوم الإدارية ، العدد27 ، بدون سنة النشر .

23 -احمد لعماري ، نظام المعلومات المحاسبية و عملية اتخاذ القرار الإداري في المصارف التجارية ، مجلة العلوم الإنسانية ، جامعة قسنطينة ، العدد 21 ، 2004 .

II. باللغة الأجنبية :

24- CHRISTOPHER HOSSFELD "l’appliction des normes IAS par les banques l’exemple des banques allemandes " .

25- Shamim Hossain And Abdul Alim Baser: "Compliance Of IAS-30: A Case Study On The Specialized Banks Of Bangladesh ",2011 .

26- Pierre vernmmen : "gestion et politique de la banque , Dalloz , paris , 1998 " .

27- ZINI HIBA IMANE : "IMPACTE DE NORME COMTABLES INTERNATIONALES IAS/IFR SUR LES BANQUES EN ALGERIE "THESE MAGISTERE,ECOLE SUPERIEUR DE COMMERCE , ALGERIE, 2009.

III. مواقع الكترونية :

28- http://www.iasplus.com/en/standars,ifrs9 **Financial instruments,15/04/2015 , 10:10.**

الملاحق

الملحق رقم 01 :

عرض المخطط الحسابات الخاصة بالبنوك و المؤسسات المالية .

الصنف 1 : حسابات عمليات الخزينة ما بين المصاريف

10- الصندوق

11- البنوك المركزية – الخزينة العمومية – مراكز الصكوك البريدية .

12- الحسابات العادية .

13- حسابات السلفيات و الاقتراضات .

14- قيم مستلمة على سبيل الأمانة .

15- قيم ممنوحة على سبيل الأمانة .

16- قيم غير محملة مبالغ أخرى مستحقة .

17- عمليات داخلية في الشبكة .

18- ديون مشكوك فيها .

19- خسائر القيمة على الديون المشكوك فيها .

الصنف 2 : حسابات العمليات مع الزبائن

20- قروض الزبائن .

22- حسابات الزبائن .

23- سلفيات اقتراضات.

24- قيم مستلمة على سبيل الأمانة .

25- قيم ممنوحة على سبيل الأمانة .

26- قيم غير محملة و مبالغ أخرى مستحقة .

28- ديون مشكوك فيها

الصنف 3 : حسابات الحافظة – سندات و حسابات التسوية

30- عمليات على سندات .

31- أدوات شرطية .

32- قيم قيد التحصيل و حسابات مستحقة الأداء بعد تحصيلها .

33- ديون مكونة من السندات .

34- مدينون و دائنون متنوعون.

35- استخدامات متنوعة .

36- حسابات انتقالية و حسابات متنوعة

37- حسابات الربط .

38- ديون مشكوك فيها .

39- خسائر القيمة على الديون المشكوك فيها .

الصنف 4 : حسابات القيم الثابتة

40- سلفيات تابعة .

41- حصص في المؤسسات المرتبطة ، سندات مساهمة و سندات نشاط الحافظة .

42- القيم الثابتة المادية و الغير المادية .

44- الإيجار البسيط .

45- مخصصات الفروع في الخارج .

46- خسائر القيمة على القيم الثابتة .

47- الإهتلاكات .

48- ديون مشكوك فيها .

49- خسائر القيمة على الديون المشكوك فيها .

الصنف 5 : رؤوس الأموال الخاصة و العناصر المماثلة

50- نواتج و أعباء مماثلة مؤجلة – خارج الدورة الاستغلال

51- مؤونات المخاطر و الأعباء

52- مؤونات منظمة

53- ديون تابعة

54- أموال لمواجهة المخاطر البنكية العامة

55- علاوات مرتبطة برأس المال و الاحتياطات

56- رأس المال

58- ترحيل من جديد

59- نتيجة الدورة

الصنف 6 : حسابات الأعباء

60- أعباء الاستغلال البنكي

62- خدمات .

63- أعباء المستخدمين .

64- الضرائب و الرسوم و المدفوعات المماثلة .

66- أعباء متنوعة .

67- العناصر غير عادية – الأعباء .

68- مخصصات الإهتلاكات و المؤونات و خسائر القيمة .

69- الضرائب على النتائج و العناصر المماثلة .

الصنف 7 : حسابات النواتج

70- نواتج الاستغلال البنكي .

76- نواتج متنوعة .

77- العناصر غير عادية – نواتج .

78- الاسترجاعات على خسائر القيمة و المؤونات .

الصنف 9 : حسابات خارج الميزانية

90- التزامات التمويل .

91- التزامات الضمان .

92- التزامات على سندات .

93- عمليات على العملات الصعبة .

94- حسابات تسوية العملات الصعبة خارج الميزانية .

96- التزامات أخرى .

98- التزامات مشكوك فيها .

المصدر: الجريدة الرسمية، النظام : 09– 04 المؤرخ في 18 أكتوبر 2009 العدد 76، ص 13–14.

ملحق رقم 02 :

عرض لنموذج قائمة الميزانية وفق النظام المحاسبي المالي :

الميزانية بآلاف دج

الرقم	الأصول	الملاحظة	السنة ن	السنة ن.1
1	الصندوق ، البنك المركزي ، الخزينة العمومية ، مركز الصكوك البريدية .			
2	أصول مالية مملوكة لغرض التعامل .			
3	أصول مالية جاهزة للبيع .			
4	سلفيات و حقوق على الهيئات المالية .			
5	سلفيات و حقوق على الزبائن .			
6	أصول مالية مملوكة إلى غاية تاريخ الاستحقاق .			
7	الضرائب الجارية ـــــــــ الأصول .			
8	الضرائب المؤجلة ـــــــــ الأصول .			
9	أصول أخرى .			
10	حسابات التسوية .			
11	المساهمات في الفروع ، المؤسسات المشتركة او الكيانات المشاركة .			
12	العقارات الموظفة .			
13	الأصول الثابتة المادية .			
14	الأصول الثابتة غير المادية .			
15	فارق الحيازة .			
	المجموع الأصول			

الميزانية بآلاف دج

الرقم	الخصوم	الملاحظة	السنة ن	السنة ن.1
1	البنك المركزي .			
2	ديون تجاه الهيئات المالية .			
3	ديون تجاه الزبائن .			
4	ديون ممثلة بورقة مالية .			
5	الضرائب الجارية ـــــــــ خصوم			
6	الضرائب المؤجلة ـــــــــ خصوم			
7	خصوم أخرى			
8	حسابات التسوية			
9	مؤونات لتغطية المخاطر و الأعباء			
10	إعانات التجهيز ـــ إعانات أخرى للاستثمارات			
11	أموال لتغطية المخاطر المصرفية العامة .			
12	ديون تابعة .			
13	رأس المال .			
14	علاوة مرتبطة برأس المال .			
15	احتياطات .			
16	فارق التقييم .			
17	ترحيل من جديد (+/-) .			
18	نتيجة السنة المالية (+/-) .			
19	مجموع الخصوم			

المصدر : الجريدة الرسمية ، النظام : 09-05 المؤرخ في 18 أكتوبر 2009 العدد 76 ، ص 18 .

الملحق رقم 03 :

عرض لنموذج جدول حسابات النتائج وفق النظام المحاسبي المالي

حسابات النتائج بآلاف دج

الرقم	البيان	الملاحظة	السنة ن	السنة ن.1
1	+ فوائد و نواتج مماثلة .			
2	-فوائد و أعباء مماثلة .			
3	+ عمولات (نواتج) .			
4	-عمولات (أعباء) .			
5	+/- أرباح صافية على الأصول المالية المملوكة لغرض المعاملة .			
6	+/- أرباح أو الخسائر صافية على الأصول المالية متاحة للبيع .			
7	+ نواتج النشاطات الأخرى .			
8	-أعباء النشاطات الأخرى .			
9	الناتج البنكي الصافي .			
10	-أعباء استغلال عامة .			
11	مخصصات للاهتلاكات و خسائر القيمة على الأصول الثابتة المادية و غير المادية .			
12	الناتج الإجمالي للاستغلال .			
13	-مخصصات المؤونات و خسائر القيمة و المستحقات غير قابلة للاسترداد .			
14	+ استرجاعات المؤونات و خسائر القيمة و استراد على الحسابات الدائنة المهتلكة .			
15	ناتج الاستغلال			
16	+/- أرباح أو خسائر صافية على أصول مالية أخرى .			
17	+ العناصر غير العادية (نواتج) .			
18	-العناصر غير عادية (أعباء) .			

19	ناتج قبل الضريبة			
20	-ضرائب على النتائج و ما يماثلها .			
21	الناتج الصافي للسنة المالية .			

المصدر : الجريدة الرسمية ، النظام 09-05 المؤرخ في 18 أكتوبر 2009 ، العدد 76 ، ص24

الملحق رقم 04 :

عرض لنموذج قائمة خارج الميزانية وفق النظام المحاسبي المالي :

خارج الميزانية بآلاف دج

الرقم	الالتزامات	الملاحظة	السنة ن	السنة ن.1
أ	**التزامات ممنوحة**			
1	التزامات التمويل لفائدة الهيئات المالية .			
2	التزامات التمويل لفائدة الزبائن .			
3	التزامات الضمان بأمر من الهيئات المالية .			
4	التزامات الضمان بأمر من الزبائن .			
5	التزامات أخرى ممنوحة .			
ب	**التزامات محصل عليها .**			
6	التزامات التمويل محصل عليها من الهيئات المالية .			
7	التزامات الضمان محصل عليها من الهيئات المالية .			
8	التزامات أخرى محصل عليها .			

المصدر : الجريدة الرسمية ، النظام 09-05 المؤرخ في 18 أكتوبر 2009 ، العدد 76 ، ص23 .

الملحق رقم 05 :

عرض لنموذج جدول تدفق الخزينة وفق النظام المحاسبي المالي :

جدول سيولة الخزينة بآلاف دج

الرقم	البيان	الملاحظة	السنة ن	السنة ن . 1
1	ناتج قبل الضريبة			
2	+/- مخصصات صافية الاهتلاكات على الأصول الثابتة المادية و			
3	غير المادية .			
4	+/- مخصصات صافية لخسائر القيمة على فوارق الحيازة و			
5	الأصول الثابتة الأخرى .			
6	+/- مخصصات صافية للمؤونات و الخسائر القيمة الأخرى .			
7	+/- خسائر صافية / ربح صافي من أنشطة الاستثمار . +/- نواتج / أعباء من أنشطة التمويل . +/- حركات أخرى .			
8	= إجمالي العناصر غير النقدية التي تدرج ضمن الناتج الصافي قبل الضريبة و التصحيحات الأخرى (إجمالي العناصر 2 إلى 7) .			
9	+/- التدفقات المالية المرتبطة بالعمليات مع الهيئات المالية .			
10	+/- التدفقات المالية المرتبطة بالعمليات مع الزبائن .			
11	+/- التدفقات المالية المرتبطة بالعمليات المؤثرة في الأصول و الخصوم المالية .			
12	+/- التدفقات المالية المرتبطة بالعمليات المؤثرة في الأصول و الخصوم غير المالية .			
13	-الضرائب المدفوعة .			
14	= انخفاض / (ارتفاع) صافي الأصول و الخصوم المتأتية من أنشطة العملياتية (إجمالي العناصر 9 إلى 13).			

15	إجمالي التدفقات الصافية للأموال الناجمة عن النشاط العملياتي (إجمالي العنصرين 8 و 14) (ا) .			
16	+/- التدفقات المالية المرتبطة بالأصول المالية ، بما فيها المساهمات .			
17	+/- التدفقات المالية المرتبطة بالعقارات الموظفة .			
18	+/- التدفقات المالية المرتبطة بالأصول الثابتة المادية و غير المادية .			
19	إجمالي التدفقات الصافية للأموال المرتبطة بأنشطة الاستثمار (إجمالي العنصرين 16 و 18) (ب) .			
20	+/- التدفقات المالية المتأتية أو الموجهة للمساهمين .			
21	+/- التدفقات الصافية الأخرى للأموال المتأتية من أنشطة التمويل .			
22	إجمالي التدفقات الصافية للأموال المرتبطة بعمليات التمويل (إجمالي العنصرين 20و 21) (ج) .			
23	تاثير التغير في السعر الصرف على أموال الخزينة و معدلاتها (د) .			
24	ارتفاع / (انخفاض) صافي أموال الخزينة و معدلاتها (ا+ب+ج+د). التدفقات الصافية للأموال الناجمة عن نشاط العملياتي (ا) . التدفقات الصافية للأموال المرتبطة بأنشطة الاستثمار (ب) . التدفقات الصافية للأموال المرتبطة بعمليات التمويل (ج) . تأثير التغير في سعر الصرف على أموال الخزينة و معدلاتها (د) .			
25	أموال الخزينة و معدلاتها			
26	أموال الخزينة و معدلاتها عن الافتتاح (إجمالي العنصرين 26 و 27) . (ح)			
27	صندوق ، بنك مركزي ، ح ج ب (أصل و خصم) .			
28	حسابات (أصل و خصم) و قروض / اقتراضات عند الاطلاع لدى المؤسسات المالية.			

29	أموال الخزينة و معدلاتها عند إقفال (إجمالي العنصرين 29 و 30) .			
30	صندوق ، بنك مركزي ، ح ج ب (أصل و خصم) .			
31	حسابات (أصل و خصم) و قروض / اقتراضات عند الاطلاع لدى المؤسسات المالية.			
32	صافي تغير أموال الخزينة .			

المصدر : الجريدة الرسمية ، النظام 09-05 المؤرخ في 18 أكتوبر 2009 ، العدد 76 ، ص 27 .

الملحق رقم 06 :

عرض لنموذج جدول تغير الأموال الخاصة وفق النظام المحاسبي المالي

جدول تغير الأموال الخاصة بآلاف دج

	ملاحظة	رأس مال الشركة	علاوة الإصدار	فارق التقييم	فارق إعادة التقييم	الاحتياطات و النتائج
الرصيد في 31 ديسمبر ن- 2						
اثر تغيرات الطرق المحاسبية						
اثر تصحيحات الأخطاء الهامة						
الرصيد المصحح في 31 ديسمبر ن-2						
تغير فوارق إعادة تقييم الأصول الثابتة . تغير القيمة الحقيقية للأصول المالية المتاحة للبيع تغير فوارق التحويل الحصص المدفوعة عمليات الرسملة صافي نتيجة السنة المالية ن-1						

الرصيد 31 ديسمبر ن-1						
اثر تغيرات الطرق المحاسبية						
اثر تصحيحات الأخطاء الهامة						
الرصيد المصحح في 31 ديسمبر ن-1						
تغير فوارق إعادة تقييم الأصول الثابتة						
تغير القيمة الحقيقية للأصول المالية المتاحة للبيع						
تغير فوارق التحويل						
الحصص المدفوعة						
عمليات الرسملة						
صافي نتيجة السنة مالية ن-1						
الرصيد في 31 ديسمبر ن						

المصدر : الجريدة الرسمية ، النظام 09-05 المؤرخ في 18 أكتوبر 2009 ، العدد 76 ، ص 29 .

الملحق رقم 07 : مخرجات المعالجة الإحصائية لبرنامج SPSS

النسب المئوية و التكرارات :

أولا: البيانات الشخصية

Statistiques de fiabilité

Alpha de Cronbach	Nombre d'éléments
,657	27

VAR00001

		Effectifs	Pourcentage	Pourcentage valide	Pourcentage cumulé
Valide	1,00	19	73,1	73,1	73,1
	2,00	7	26,9	26,9	100,0
	Total	26	100,0	100,0	

VAR00002

		Effectifs	Pourcentage	Pourcentage valide	Pourcentage cumulé
Valide	1,00	6	23,1	23,1	23,1
	2,00	5	19,2	19,2	42,3
	3,00	10	38,5	38,5	80,8
	4,00	5	19,2	19,2	100,0
	Total	26	100,0	100,0	

VAR00003

		Effectifs	Pourcentage	Pourcentage valide	Pourcentage cumulé
valide	1	14	53.8	53.8	53.8
	2	1	3.8	3.8	57.7
	4	11	42.3	42.3	100.0
	Total	26	100.0	100.0	

VAR00004

		Effectifs	Pourcentage	Pourcentage valide	Pourcentage cumulé
Valide	1,00	2	7,7	7,7	7,7
	2,00	5	19,2	19,2	26,9
	3,00	2	7,7	7,7	34,6
	4,00	3	11,5	11,5	46,2
	5,00	14	53,8	53,8	100,0
	Total	26	100,0	100,0	

VAR00005

		Effectifs	Pourcentage	Pourcentage valide	Pourcentage cumulé
Valide	1,00	8	30,8	30,8	30,8
	2,00	5	19,2	19,2	50,0
	3,00	13	50,0	50,0	100,0
	Total	26	100,0	100,0	

المحور الأول :

Q1

		Effectifs	Pourcentage	Pourcentage valide	Pourcentage cumulé
Valide	1,00	3	11,5	11,5	11,5
	2,00	2	7,7	7,7	19,2
	3,00	21	80,8	80,8	100,0
	Total	26	100,0	100,0	

Q2

		Effectifs	Pourcentage	Pourcentage valide	Pourcentage cumulé
Valide	1,00	12	46,2	46,2	46,2
	2,00	5	19,2	19,2	65,4
	3,00	9	34,6	34,6	100,0
	Total	26	100,0	100,0	

Q3

		Effectifs	Pourcentage	Pourcentage valide	Pourcentage cumulé
Valide	1,00	9	34,6	34,6	34,6
	2,00	5	19,2	19,2	53,8
	3,00	12	46,2	46,2	100,0
	Total	26	100,0	100,0	

Q4

		Effectifs	Pourcentage	Pourcentage valide	Pourcentage cumulé
Valide	1,00	15	57,7	57,7	57,7
	2,00	3	11,5	11,5	69,2
	3,00	8	30,8	30,8	100,0
	Total	26	100,0	100,0	

Q5

		Effectifs	Pourcentage	Pourcentage valide	Pourcentage cumulé
Valide	1,00	7	26,9	26,9	26,9
	2,00	6	23,1	23,1	50,0
	3,00	13	50,0	50,0	100,0
	Total	26	100,0	100,0	

Q6

		Effectifs	Pourcentage	Pourcentage valide	Pourcentage cumulé
Valide	1,00	2	7,7	7,7	7,7
	2,00	5	19,2	19,2	26,9
	3,00	18	69,2	69,2	96,2
	6,00	1	3,8	3,8	100,0
	Total	26	100,0	100,0	

Q7

		Effectifs	Pourcentage	Pourcentage valide	Pourcentage cumulé
Valide	1,00	9	34,6	34,6	34,6
	2,00	3	11,5	11,5	46,2
	3,00	14	53,8	53,8	100,0
	Total	26	100,0	100,0	

المحور الثاني :

Q1

		Effectifs	Pourcentage	Pourcentage valide	Pourcentage cumulé
Valide	1,00	9	34,6	34,6	34,6
	2,00	2	7,7	7,7	42,3
	3,00	15	57,7	57,7	100,0
	Total	26	100,0	100,0	

Q2

		Effectifs	Pourcentage	Pourcentage valide	Pourcentage cumulé
Valide	1,00	5	19,2	19,2	19,2
	2,00	3	11,5	11,5	30,8
	3,00	18	69,2	69,2	100,0
	Total	26	100,0	100,0	

Q3

		Effectifs	Pourcentage	Pourcentage valide	Pourcentage cumulé
Valide	1,00	9	34,6	34,6	34,6
	2,00	4	15,4	15,4	50,0
	3,00	13	50,0	50,0	100,0
	Total	26	100,0	100,0	

Q4

		Effectifs	Pourcentage	Pourcentage valide	Pourcentage cumulé
Valide	1,00	5	19,2	19,2	19,2
	2,00	6	23,1	23,1	42,3
	3,00	15	57,7	57,7	100,0
	Total	26	100,0	100,0	

Q5

		Effectifs	Pourcentage	Pourcentage valide	Pourcentage cumulé
Valide	1,00	4	15,4	15,4	15,4
	2,00	8	30,8	30,8	46,2
	3,00	14	53,8	53,8	100,0
	Total	26	100,0	100,0	

Q6

		Effectifs	Pourcentage	Pourcentage valide	Pourcentage cumulé
Valide	1,00	5	19,2	19,2	19,2
	2,00	7	26,9	26,9	46,2
	3,00	14	53,8	53,8	100,0
	Total	26	100,0	100,0	

Q7

		Effectifs	Pourcentage	Pourcentage valide	Pourcentage cumulé
Valide	1,00	5	19,2	19,2	19,2
	2,00	7	26,9	26,9	46,2
	3,00	14	53,8	53,8	100,0
	Total	26	100,0	100,0	

المحور الثالث :

Q1

		Effectifs	Pourcentage	Pourcentage valide	Pourcentage cumulé
Valide	1,00	9	34,6	34,6	34,6
	2,00	5	19,2	19,2	53,8
	3,00	12	46,2	46,2	100,0
	Total	26	100,0	100,0	

Q2

		Effectifs	Pourcentage	Pourcentage valide	Pourcentage cumulé
Valide	1,00	7	26,9	26,9	26,9
	2,00	6	23,1	23,1	50,0
	3,00	13	50,0	50,0	100,0
	Total	26	100,0	100,0	

Q3

		Effectifs	Pourcentage	Pourcentage valide	Pourcentage cumulé
Valide	1,00	3	11,5	11,5	11,5
	2,00	8	30,8	30,8	42,3
	3,00	15	57,7	57,7	100,0
	Total	26	100,0	100,0	

Q4

		Effectifs	Pourcentage	Pourcentage valide	Pourcentage cumulé
Valide	1,00	6	23,1	23,1	23,1
	2,00	4	15,4	15,4	38,5
	3,00	16	61,5	61,5	100,0
	Total	26	100,0	100,0	

Q5

		Effectifs	Pourcentage	Pourcentage valide	Pourcentage cumulé
Valide	1,00	5	19,2	19,2	19,2
	2,00	6	23,1	23,1	42,3
	3,00	15	57,7	57,7	100,0
	Total	26	100,0	100,0	

Q6

		Effectifs	Pourcentage	Pourcentage valide	Pourcentage cumulé
Valide	1,00	10	38,5	38,5	38,5
	2,00	8	30,8	30,8	69,2
	3,00	8	30,8	30,8	100,0
	Total	26	100,0	100,0	

Q7

		Effectifs	Pourcentage	Pourcentage valide	Pourcentage cumulé
Valide	1,00	2	7,7	7,7	7,7
	2,00	5	19,2	19,2	26,9
	3,00	19	73,1	73,1	100,0
	Total	26	100,0	100,0	

المتوسط المرجح و الانحراف المعياري:

Descriptive Statistics

	N	Mean	Std. Deviation
الجنس	26	1.27	.452
العمر	26	2.54	1.067
المؤهل العلمي	26	2.31	1.490
مؤسسة العمل	26	2.85	.925
المستوى الوظيفي	26	3.85	1.461
الاقدمية في البنك	26	2.19	.895
Q01	26	2.69	.679
Q02	26	1.88	.909
Q03	26	2.12	.909
Q04	26	1.73	.919
Q05	26	2.23	.863
Q06	26	2.77	.908
Q07	26	2.19	.939
Q08	26	2.23	.951
Q09	26	2.50	.812
Q10	26	2.15	.925
Q11	26	2.38	.804
Q12	26	2.38	.752
Q13	26	2.35	.797
Q14	26	2.35	.797
Q15	26	2.12	.909
Q16	26	2.23	.863
Q17	26	2.46	.706
Q18	26	2.38	.852
Q19	26	2.38	.804
Q20	26	1.92	.845

Q21	26	2.65	.629
Valid N (listwise)	26		

تحليل التباين الأحادي للبيانات الشخصية :

ANOVA

T1

	Somme des carrés	ddl	Moyenne des carrés	F	Signification
Inter-groupes	,631	1	,631	1,879	,183
Intra-groupes	8,060	24	,336		
Total	8,692	25			

ANOVA

T1

	Somme des carrés	ddl	Moyenne des carrés	F	Signification
Inter-groupes	,468	3	,156	,418	,742
Intra-groupes	8,223	22	,374		
Total	8,692	25			

ANOVA

T1

	Somme des carrés	ddl	Moyenne des carrés	F	Signification
Inter-groupes	,309	2	,155	,424	,659
Intra-groupes	8,382	23	,364		
Total	8,692	25			

ANOVA

T1

	Somme des carrés	ddl	Moyenne des carrés	F	Significat ion
Inter-groupes	1,690	3	,563	1,770	,182
Intra-groupes	7,002	22	,318		
Total	8,692	25			

ANOVA

T1

	Somme des carrés	ddl	Moyenne des carrés	F	Significat ion
Inter-groupes	3,508	4	,877	3,552	,023
Intra-groupes	5,184	21	,247		
Total	8,692	25			

ANOVA

T1

	Somme des carrés	ddl	Moyenne des carrés	F	Significat ion
Inter-groupes	,149	2	,074	,200	,820
Intra-groupes	8,543	23	,371		
Total	8,692	25			

Corrélations

		T1	T3
T1	Corrélation de Pearson	1	,417*
	Sig. (bilatérale)		,034
	N	26	26
T3	Corrélation de Pearson	,417*	1
	Sig. (bilatérale)	,034	
	N	26	26

*. La corrélation est significative au niveau 0.05 (bilatéral).

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية الجزائرية

وزارة التعليم العالي و البحث العلمي

جامعة قاصدي مرباح ورقلة

كلية العلوم الاقتصادية و التجارية و علوم التسيير

قسم العلوم التجارية

تخصص : دراسات محاسبية و جبائية معمقة

استمارة استبيان في اطار التحضير لاعداد مذكرة ماستر

بعنوان : تقييم الممارسات المحاسبية في البنوك التجارية

(دراسة ميدانية لعينة من البنوك التجارية في مدينة ورقلة)

تحية طيبة وبعد.

يندرج هذا الاستبيان تحت طائلة البحوث الأكاديمية رسالة ماستر بجامعة ورقلة و الذي من خلال إجاباتكم الموضوعية وفقا لما ترونه نتمكن من الوقوف على تقييم الممارسات المحاسبية في البنوك التجارية . و سأكون شاكرا سيادتكم لتفهمكم و مساهمتكم في إثراء الموضوع من ملئكم الاستمارة التي ستتسم بالسرية التامة ولن تستخدم إلا في أغراض البحث العلمي.

الطالبة : ب. زوينة

لذلك أرجو التكرم بالإجابة عن أسئلة الدراسة وفق ما ترونه مناسب .

معلومات خاصة بالمجيـــــبين على الاستبيان :

الرجاء وضع إشارة (X) أمام الإجابة الصحيحة .

1 - الجنس :

أ - ذكر ☐ ب- أنثى ☐

2 - العمر :

أ - اقل من 30 سنة ☐ ب- من 30 إلى 40 سنة ☐ ت- من 40 إلى 50 سنة ☐

ث- اكبر من 50 سنة ☐

3 - المؤهل العلمي :

أ - ليسانس ☐ ب- ماجستير ☐ ج- دكتوراه ☐ د- تكوين مهني متخصص ☐

4 - مؤسسة العمل :

أ - البنك الوطني الجزائري (BNA) ☐

ب -البنك الخارجي الجزائري (BEA) ☐

ت -الصندوق الوطني للتوفير و الاحتياط (CNEP) ☐

ث -بنك الفلاحة و التنمية الريفية (BADR) ☐

5 - المستوى الوظيفي :

أ - مدير ☐ ب- إطار محاسبي ☐ ت- إطار مالي ☐ ث- رئيس مصلحة ☐

ج -منصب آخر ☐

6 - الاقدمية في البنك :

أ - اقل من 5 سنوات ☐ ب- من 5 إلى 10 سنوات ☐ ت- أكثر من 10 سنوات ☐

المحور الأول : النظام المحاسبي للبنوك التجارية

الرقم	العبارات	موافق	غير موافق	محايد
01	النظام المحاسبي للبنوك التجارية يكون موحدا في جميع البنوك عكس المخطط المحاسبي الوطني الذي يكون مختلف في البنوك .			
02	يتميز النظام المحاسبي للبنوك التجارية بلامركزية أي تنوع الأعمال المحاسبية .			
03	يسعى النظام المالي الجزائري تقديم قوائم مالية ذات جودة علية			
04	يتوافق النظام المحاسبي للبنوك التجارية الجزائرية مع الأنظمة المحاسبية الدولية.			
05	النظام المحاسبي للبنوك التجارية معني دوما بالتطورات التي تحدث على المستوى العالمي .			
06	يمكن اعتبار مخرجات النظام المحاسبي البنكي أداة لتقييم البنوك.			
07	يتميز النظام المحاسبي للبنوك التجارية بالمرونة و الدقة و الوضوح ليواجه كل التغيرات التي تحدث.			

المحور الثاني : الإفصاح في القوائم المالية البنكية

الرقم	العبارات	موافق	غير موافق	محايد
01	يفصح البنك عن السياسات المحاسبية المتبعة و التي تزود مستخدمي القوائم المالية بفهم اكبر للأساس الذي أعدت على ضوئه القوائم المالية .			
02	إعداد التقارير الإحصائيات و البيانات المحاسبية يتم حسب احتياجات المستعملين سواء كانت جهات داخلية مثل إدارة المصرف أو جهات خارجية مثل البنك المركزي و وزارة المالية و المتعاملين أو المساهمين .			
03	تتميز القوائم المالية المعدة وفق النظام المحاسبي المالي بالشفافية .			
04	يتم الإفصاح عن جميع بنود عناصر الميزانية بشكل واضح و مفهوم .			
05	يتم الإفصاح بنفس المستوى في القوائم المالية للبنوك عن الديون المشكوك فيها .			
06	تنشر البنوك قوائمها المالية بشكل يسهل عملية المقارنة بين المعلومات الواردة بالقوائم المالية .			
07	يتم توضيح المنهج الذي يتم إعداد القوائم المالية به بشكل مستمر .			

المحور الثالث : واقع الممارسات المحاسبية للبنوك التجارية

الرقم	العبارات	موافق	غير موافق	محايد
01	يتم التسجيل و إثبات قيم موجودة بالبنك و لكنها غير مملوكة له.			
02	الممارسات المحاسبية وفق النظام المحاسبي البنكي تحقق متطلبات القياس و الإفصاح .			
03	يوجد توافق بين النظام المحاسبي المالي البنكي مع المخطط الوطني من ناحية قواعد التسجيل و التقييم .			
04	ساهم النظام المحاسبي المالي في تغيير طبيعة البنوك الشاملة إلى بنوك متخصصة .			
05	يتم تقييم الأصول المالية المتاحة للبيع بالقيمة العادلة .			
06	يغطي النظام المحاسبي المالي كل النقائص الموجودة في المخطط المحاسبي الوطني .			
07	النظام المحاسبي في البنوك التجارية له دور كبير في تحديد النشاطات البنكية و ذلك من خلال تحديد الأسس و المبادئ التي تحكمها .			

République démocratique populaire algérien de l'Algérie

Le Ministère de l'Enseignement Supérieur et de la Recherche Scientifique

Université KASDI-MERBAH.Ouargla

Faculté des sciences économiques et de gestion et des sciences commerciales

Département des sciences commerciales

Spécialisation: sciences comptables et de la profondeur financière

Questionnaire en vue de la préparation d'un mémoires de master

Intitulé: évaluer les pratiques comptables dans les banques commerciales

(**Une étude sur le terrain d'un échantillon de banques commerciales dans la ville de Ouargla)**

Salutations.

Ce questionnaire tombe sous peine de académique message Master recherche à l'Université de Ouargla et que des réponses de fond, selon vous voyez nous pouvons nous tenir sur l'évaluation des pratiques comptables dans les banques commerciales.

Votre Excellence, et je serais reconnaissant de votre compréhension et de votre contribution à l'enrichissement du sujet de la forme boxeur, qui sera marquée confidentielle et ne sera utilisée à des fins de recherche scientifique.

Etudiant : B. ZOUINA

Donc, s'il vous plaît de bien vouloir répondre aux questions de l'étude que vous jugez appropr .

Répondants privés Informations:

S'il vous plaît cocher (X) en face de la bonne réponse.

1. Sexe:

a) Masculin ☐ b) Féminin ☐

2. Âge:

a) moins de 30 ans b) de 30 à 40 ans c) de 40 à 50ans

d) supérieur à 50 ans

3. Qualifications:

a) License ☐ b) Magister ☐ c) Doctorat ☐

d) Spécialiste de la formation professionnelle ☐

4. travaux de fondation:

a) Banque nationale d'Algérie (BNA) ☐

b) Banque Extérieure d'Algérie (BEA) ☐

c) CAISE nationale pour la fourniture et la réserve (CNEP) ☐

d) Banque de l'agriculture et du développement rural (BADR) ☐

5. Niveau de carrière:

a) Un directeur ☐ b) d'un cadre comptable ☐ c) cadre financier ☐

d) principal intérêt ☐ C) autre poste ☐

6. ancienneté dans la banque:

a) moins de 5 ans ☐ b) de 5 à 10 ans ☐ c) plus de 10 ans ☐

Le premier axe: le système de comptabilité pour les banques commerciales

N	Traversier	d'accord	pas d'accord	neutre
01	Système comptable pour les banques commerciales qui est uniforme dans toutes les banques, à la différence du système de comptabilité nationale, ce qui est différent dans les banques.			
02	Système comptable pour les banques commerciales se caractérise par la décentralisation de toute la diversité des entreprises de comptabilité.			
03	cherche système financier algérien fournir la qualité grenier des états financiers			
04	système de comptabilité algérienne pour les banques commerciales en ligne avec les systèmes comptables internationaux.			
05	système de comptabilité pour les banques commerciales toujours sur les développements en cours au niveau mondial.			
06	peuvent être considérés comme des sorties du système comptable de l'outil de la banque pour évaluer les banques.			
07	système de comptabilité pour les banques commerciales se caractérise par la flexibilité et la précision et la clarté pour faire face à tous les changements qui se produisent.			

Le deuxième axe: la divulgation dans les états financiers de la banque

N	Traversier	d'accord	pas d'accord	neutre
01	décrit les conventions comptables de la banque et qui fournit aux utilisateurs des états financiers de la plus grande base a été préparé à la lumière des états financiers à comprendre.			
02	des rapports statistiques et les données de la comptabilité est en fonction des besoins des utilisateurs, que ce soit des destinations internes telles que la gestion de la Banque ou externe tels que la Banque centrale et du ministère des Finances points et concessionnaires ou actionnaires.			
03	caractérisé les états financiers préparés conformément au système de comptabilité transparent financier.			
04	sont décrits tous les éléments des postes budgétaires clairement et compréhensibles.			
05	sont au même niveau d'information dans les états financiers des banques pour créances douteuses.			
06	banques publient des états financiers d'une manière qui facilite la comparaison entre les informations contenues dans les états financiers.			
07	est de clarifier l'approche est ses états financiers ont été préparés sur une base continue.			

Le troisième axe: la réalité des banques commerciales pratiques comptables

N	Traversier	d'accord	pas d'accord	neutre
01	est l'enregistrement et la preuve de la valeur actuelle de la banque et ils ne sont pas détenues par lui.			
02	pratiques comptables en conformité avec les exigences de contrôle de mesure et de communication de l'information de la banque de système comptable.			
03	Il y a un consensus entre le système de comptabilité financière de la banque avec le plan national en termes de règles et d'évaluation inscription.			
04	système de comptabilité financière a contribué à l'évolution de la nature des banques universelles aux banques spécialisées.			
05	sont des actifs financiers disponibles à la vente sont comptabilisés à la juste valeur.			
06	système de comptabilité financière couvre tous les défauts dans le système de comptabilité nationale.			
07	système de comptabilité dans les banques commerciales ont un rôle majeur dans la détermination des activités bancaires et en identifiant les fondements et les principes qui les régissent.			

الفهرس

العنوان	الصفحة
الإهداء	I
الشكر	II
الملخص	III
قائمة المحتويات	IV
قائمة الجداول	V
قائمة الأشكال	VII
قائمة الملاحق	VIII
قائمة الاختصارات و الرموز	IX
مقدمة	أ
الفصل الأول : الاطار النظري للتنظيم المحاسبي في البنوك التجارية .	1
تمهيد	2
المبحث الأول : التنظيم المحاسبي في البنوك التجارية .	3
المطلب الأول : تقديم المخطط المحاسبي البنكي	3
الفرع الأول : تعريف المخطط المحاسبي البنكي	3
الفرع الثاني : أهداف المخطط المحاسبي البنكي	4

الفرع الثالث : مبادئ و مضمون المخطط المحاسبي البنكي	4
المطلب الثاني : عرض النظام المحاسبي المالي	6
الفرع الأول : مفهوم النظام المحاسبي المالي	1
الفرع الثاني : مجال تطبيق النظام المحاسبي المالي	7
الفرع الثالث : أهداف و استحداثات النظام المحاسبي المالي	8
المبحث الثاني : النظام المحاسبي للبنوك التجارية وفق النظام المحاسبي المالي	10
المطلب الأول : مدخل لماهية النظام المحاسبي للبنوك	10
الفرع الأول : مفهوم النظام المحاسبي البنكي و خصائصه	10
الفرع الثاني : مبادئ و عناصر النظام المحاسبي البنكي	11
الفرع الثالث: أهداف النظام البنكي المحاسبي	15
المطلب الثاني : الممارسات المحاسبية في البنوك التجارية	15
الفرع الأول : قواعد التسجيل و التقييم	15
الفرع الثاني : مدونة الحسابات للنظام المحاسبي البنكي	16
الفرع الثالث : قوائم المالية البنكية وفق SCF	18
المبحث الثالث : الدراسات السابقة	22
المطلب الأول : الدراسات السابقة لموضوع الدراسة	22
الفرع الأول : دراسات سابقة باللغة العربية	23
الفرع الثاني : دراسات سابقة باللغة الأجنبية	24

المطلب الثاني : أهم ما يميز الدراسة الحالية	26
الفرع الأول : أوجه الشبه بين الدراسة الحالية و الدراسة السابقة	26
الفرع الثاني : أوجه الاختلاف بين الدراسة الحالية و الدراسة السابقة	27
الخلاصة	28
الفصل الثاني : الدراسة الميدانية للممارسات المحاسبية للبنوك التجارية	29
تمهيد	30
المبحث الأول : الطريقة و الأدوات المستخدمة في الدراسة	31
المطلب الأول : الطريقة المستخدمة في الدراسة	31
الفرع الأول : منهجية الدراسة	31
الفرع الثاني : مصادر جمع البيانات	31
الفرع الثالث : مجتمع الدراسة و عينتها	31
المطلب الثاني : الأدوات و الإجراءات المستخدمة في الدراسة	32
الفرع الأول : الأدوات الإحصائية و القياسية المستخدمة	32
الفرع الثاني : صدق و ثبات أداة الدراسة	35
الفرع الثالث : البرامج و الأساليب المستخدمة في معالجة البيانات	35
المبحث الثاني : عرض نتائج الدراسة الميدانية و مناقشتها	36
المطلب الأول : عرض نتائج الدراسة الميدانية	36

الفرع الأول : الخصائص و السمات الشخصية للعينة	36
الفرع الثاني : اختبار مقياس الاستبيان	39
الفرع الثالث : عرض نتائج محاور الاستبيان	40
الفرع الرابع : نتائج اختبار الفرضيات	43
المطلب الثاني : تحليل ومناقشة النتائج	46
الفرع الأول : مناقشة نتائج محاور الاستبيان	46
الفرع الثاني : مناقشة نتائج اختبار فرضيات	47
خلاصة	50
الخاتمة	51
قائمة المصادر و المراجع	54
الملاحق	59
الفهرس	92